

ندوة

الوضع الفلسطيني الراهن وكيفية الخروج منه*

مصطفى الحسيني
يوسف صايغ

الياس شوفاني
فواز طرابلسي**

أدار الندوة وحررها: أحمد خليفة

شارك في توجيه الأسئلة: محمود سويد

أحمد خليفة: موضوع الندوة هو الوضع الفلسطيني الراهن والخيارات الممكنة أمام الشعب الفلسطيني، وبالتحديد قيادته وقواه السياسية، في ضوء:

■ استمرار الهجوم العسكري الإسرائيلي على مدن الضفة الغربية وقراها، وما نجم وينجم عنه من خسائر بشرية ودمار وخراب.

■ انهيار عملية أو سلو والترتيبات الجغرافية - الأمنية - السياسية التي أوجدتها الاتفاقيات، وانهيار المؤسسات الفلسطينية التي قامت على أساسها.

■ التغطية الأميركية الكاملة للهجوم الإسرائيلي، والتناغم الأوروبي مع التغطية الأميركية في الأساسيات.

■ العجز العربي عن التأثير الفعال في سير الأحداث.

■ الضغوط الدولية والعربية على السلطة الفلسطينية لإيقاف الانتفاضة ونبذ العنف، وإجراء تغييرات جذرية في بنية السلطة وأسلوب عملها، ولا سيما توحيد الأجهزة الأمنية في جهاز واحد تحت قيادة شخص موثوق به أميركياً (محمد دحلان)، وبإشراف استخباراتي أميركي لضمان السيطرة الأمنية على الساحة الفلسطينية.

■ ربط أي تحرك سياسي، أو معونات مالية، بإجراء التغييرات المطلوبة.

ولا يخفى ما ينطوي عليه هذا الوضع وهذه المطالب من أخطار على مستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته، ولا سيما في ظل سيطرة اليمين على الحكم في إسرائيل، وفي ظل النيات والمخططات الأميركية تجاه المنطقة، التي لا يندرج حل الصراع

* عُدَّت الندوة في مبنى مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، بتاريخ 2002/5/31.

** مصطفى الحسيني: صحافي مصري ● الياس شوفاني: باحث في تاريخ فلسطين وقضيتها ● يوسف صايغ: أستاذ اقتصاد سابقاً، وناشط في التأليف عن الاقتصادات العربية ● فواز طرابلسي: أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية الأميركية.

الفلسطيني/العربي - الإسرائيلي ضمن سلم أولوياتها.

إن الخيارات الممكنة أمام الشعب الفلسطيني وقيادته وفصائله، كي لا نطلق في التخيلات، لا بد من أن تأخذ في الاعتبار الواقع الفلسطيني بمختلف جوانبه، وقدرات الشعب الفلسطيني الحالية والممكنة، والقدرات والسياسات الإسرائيلية في المقابل، وحقائق الواقع العربي، وأخيراً لا آخراً، النيات والمواقف والقدرات الأميركية. ويعلم الجميع هنا أن ثمة نقاشاً حيويّاً في الضفة الغربية وخارجها يتناول كل ما ذكر أعلاه، ويحاول المشاركون فيه أن يجدوا الإجابة عن السؤال الكبير: ما العمل الآن وقد آلت الأمور إلى ما آلت إليه؟

إلى ماذا آلت الأمور؟ هناك من يرى أن الانتفاضة هُزمت، أو على الأقل اتضح عجزها عن تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها، وأن الوضع العربي برمته خاضع للإرادة الأميركية وميئوس منه، أو على الأقل عاجز عن الوقوف في وجهها، وأن التحالف الأميركي - الإسرائيلي موحد الرؤية وکلي القدرة ولا قبل للشعب الفلسطيني بمقاومته، وبالتالي لا مفر من الاستجابة لرؤيته ومطالبه حالياً، مع محاولة تعديل الرؤية والتخفيف من صرامة وأضرار المطالب وإبقاء المجال مفتوحاً هنا وهناك أمام تطوير خيارات بديلة في المستقبل إذا جرت الأمور على نحو بالغ السوء.

وهناك من يرى أن الانتفاضة لم تهزم كلياً، وما زال إمكان المقاومة موجوداً بشرط ترتيب الوضع الفلسطيني وإجراء إصلاحات جذرية في النظام السياسي وتكوين السلطة وطريقة عملها، وتحديد الأهداف بوضوح، وتنظيم العلاقة بين السلطة والفصائل المقاومة، وإعادة النظر في تكوين المقاومة واستراتيجيتها وأساليب عملها. ويرى أن التحالف الأميركي - الإسرائيلي غير موحد الرؤية أو كلي القدرة، وفي الإمكان إحداث ارتجاجات في الناحيتين من شأنها أن تتحول إلى شروخ إذا تحسّن الأداء الفلسطيني المقاوم والسياسي. ويرى أيضاً أن الوضع العربي ليس ميئوساً منه، وفي الإمكان تطويره؛ وبناء على ذلك، يجب عدم إيقاف المقاومة المسلحة والخضوع للمطالب الأميركية - الإسرائيلية بصورتها الفجة، بل الاستمرار في المقاومة والعمل السياسي والدبلوماسي معاً.

هل هذا ممكن؟ هل هذا مبني على تقدير واقعي للوضع ومعرفة سليمة بالأحوال الفلسطينية والعربية والدولية؟ نحاول الإجابة. والمحاوّر المقترحة للنقاش يمكن أن تكون:

- تشخيص الوضع
- أسباب نشوئه
- الخيارات الممكنة

● الخيار الأسلم

نبدأ بتشخيص الوضع، ويفتح النقاش الياس شوفاني.

الياس شوفاني: في الواقع، من الصعب جداً المبالغة في خطورة الوضع القائم على الساحة الفلسطينية. وهذا المنعطف، في نظري، يوازي في خطورته المحطات الرئيسية في تطور القضية الفلسطينية ومنعطفاتها الرئيسية، والمحطات التي تبلور فيها المشروع الصهيوني. وسأعود إلى ذلك بقليل من التفصيل.

لكن أستطيع العذر بدايةً على أنني سأنتقل في كلامي من ملاحظة متشائمة، أعرب فيها عن الخوف من خسارة هذه الجولة من الصراع مع المشروع الصهيوني، إسوة بما جرى في جولات أخرى سابقة. من المعروف بصورة عامة، ولأسباب ذاتية وموضوعية على الجانبين، أن الصهيونية ربحت المعركة معنا في محطات تبلور المشروع الصهيوني الاستيطاني الرئيسي، التي تراكبت مع منعطفات مهمة في تاريخ المنطقة انجلت عن تشكيل واقع جديد كان انعكاساً لما يمكن تسميته نظاماً عالمياً جديداً في كل محطة. ففي المحطات الرئيسية السابقة كلها، حرصت الصهيونية على جعل مشروعها عنصراً في النظام العالمي الجديد المطروح في حينه، فكان المشروع الصهيوني موضوعاً في ذلك النظام، بينما كانت الأمة العربية ومشروعها القومي مادة له. وإذا حاولت القيادات والنخب السياسية العربية التساوق مع طروحات النظام العالمي الجديد في كل مرحلة خلال القرن الماضي، فإنها على العموم وجدت نفسها في حالة من الانفصام بين الذاتي والموضوعي، وبالتالي كانت أوهامها في واد والواقع في واد آخر. في المقابل لاءمت الصهيونية مشروعها مع الواقع المتشكل على أرضية الأطماع الإمبريالية في المنطقة، وظل هذا المشروع، أي الصهيوني، في تصاعد وتطور بالتواكب مع نجاح المراكز الإمبريالية المتعاقبة في تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط. ولا يزال هذا التطور سارياً إلى الآن.

باختصار شديد، يمكن التأكيد عبوراً على أربع محطات رئيسية في هذا المجال: المحطة الأولى كانت بانطلاق الصهيونية السياسية، الأمر الذي حدث في ذروة احتدام المسألة الشرقية، وفي سياق نظام عالمي جديد في حينه، استبدل سياسة احتلال مواطني قدم في أراضي السلطنة العثمانية باقتسام أراضي السلطنة بعد تفكيكها. وربما من أهم مقولات هيرتسل، الذي لم يكن مجدداً كثيراً من ناحية الفكر، مقولة أنه كي ينجح المشروع الصهيوني يجب إدراج المسألة اليهودية في جدول أعمال الأمم، أي ربطها بالمشروع الإمبريالي.

العرب واجهوا التحرك الصهيوني، لكنهم فشلوا في منعه من بداية الاستيطان. المحطة الثانية كانت صدور وعد بلفور، وقد جاءت بعد الحرب العالمية الأولى، وبناء على نتائجها، وفي سياق نظام عالمي جديد سمته البارزة تقسيم العالم إلى

مناطق نفوذ، وابتداع نظام الانتداب الأجنبي على بلادنا، واحتضان بريطانيا للمشروع الصهيوني المعبر عنه بإنشاء الوطن القومي اليهودي. العرب دخلوا الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء، لكنهم خرجوا خالي الوفاض من ثمارها.

المحطة الثالثة كانت إقامة إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية، واحتضان الولايات المتحدة لها في سياق نظام عالمي جديد كانت سمته البارزة الحرب الباردة. وفي سياق الحرب الباردة تكرست إسرائيل كتكتنة استيطانية في هذه المنطقة، وأصبحت تتولى بالتعاون مع الولايات المتحدة مهمة شرطي المنطقة.

العرب دخلوا أيضاً الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء، لكنهم خرجوا باستقلال شكلي، وظلت إسرائيل مركزاً إقليمياً مضاداً لحركة شعوب المنطقة تهدد هذا الاستقلال إلى يومنا هذا.

الآن المحطة الأخيرة والرابعة، وهي توازي، من حيث خطورتها، المحطات السابقة، ونشهد فيها طرح مبادرة التسوية وإعلان الولايات المتحدة مرة أخرى تشكيل نظام عالمي جديد بقيادتها، واعتماد إسرائيل ركيزة في استراتيجيتها الكونية لتحقيق هذا الهدف. التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة يتعزز مع استمرار عملية التسوية. مقولة أن إسرائيل هي ركيزة من ركائز الأمن القومي الأميركي تعني، بالترجمة العملية، أن أي تصد لإسرائيل هو تهديد للأمن القومي الأميركي بكل ما يترتب على ذلك. وإلا ما معنى أن كل رئيس أميركي يكرر هذه المقولة: إن إسرائيل جزء من أمننا القومي.

ومرة أخرى، كما نلاحظ اليوم، يسير النظام العربي الراهن مع متطلبات النظام العالمي الجديد فيما هو مطروح، أي التسوية، لكن أخشى أن نخسر هذه المعركة أيضاً حتى على أرضية التسوية، وليس على أرضية التحرير فقط. من هنا أرى أن العلة الرئيسية للوضع العربي والفلسطيني هي في التسوية. وفي اعتقادي أنه لولا ولوج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في متاهة التسوية لما وصلت الأمور إلى هذا الحد من السوء. يقر الجميع، ومن مواقع متباينة، بأن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية. وإذا صح هذا الكلام فإنها لا يمكن أن تكون قضية جغرافية، وبالتالي تخضع لمقولة الأرض في مقابل السلام. كذلك فهي ليست قضية ديموغرافية، وبالتالي لا يمكن أن تخضع لشعار إقامة الدولة الفلسطينية كحل. إن ما يعطي القضية الفلسطينية، في نظري، مضمونها السياسي هو طبيعة المشروع الصهيوني والأهداف الكامنة وراء إنشائه. لذلك فالسعي لحلها على أرضية المشاريع المطروحة للتسوية إنما يفرغها من مضمونها، لأن هذه المشاريع تقوم على أساس التسليم بقيام التكتنة الاستيطانية اليهودية في فلسطين بكل ما يترتب على ذلك من نتائج، سواء لناحية

فلسطين، أو لناحية محيطها الإقليمي.

أحمد خليفة: في تشخيصك للوضع تحدثت عن مفاصل رئيسية في الصراع العربي - الصهيوني من خلال منظور تاريخي شديد العمومية يمتد إلى أكثر من قرن إلى الوراء. نريد أن نضيّق زاوية النظر، ونركز على الوضع الراهن، أو الوضع في العقد الأخير، على ما يجري حالياً على الأرض في فلسطين من اشتباك بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل وجيشها، وعلى أداء الشعب الفلسطيني وقياداته في هذا الاشتباك، وعلى ما يجري عربياً ودولياً، كي نرى كيف يمكن الخروج من هذا الوضع.

تشخيصك للوضع خلاصته أننا نواجه الولايات المتحدة في الأساس، ونواجه المخطط الأميركي لترتيب الأوضاع في المنطقة والعالم، وأن أمن إسرائيل جزء من الأمن الأميركي. ومعنى ذلك كما لو أنك تقول إن الوضع الراهن لا ينطوي على أية فرصة للشعب الفلسطيني كي يحقق أهدافه، سواء المرحلية أو النهائية، لأن من الواضح أن لا قدرة له على مواجهة الولايات المتحدة. هل هذا فعلاً ما يقود إليه تحليلك؟ وسؤال آخر: هل هناك تطابق كامل بين الرؤيتين الإسرائيلية والأميركية لترتيب الأوضاع، أم أن الأمر ليس كذلك؟ وإذا كان التطابق غير كامل ما هي نقاط الخلاف؟ من المهم معرفة ذلك، لأن هذا يؤثر في كيفية استثمارنا له لتحسين وضعنا.

مصطفى الحسيني: أريد أن أبدأ بالتحفظ إزاء النظر إلى الوضع الراهن في سياق تاريخي ممتد إلى الوراء. صحيح أن هذا الوضع نتاج تاريخ سياسي طويل ممتد إلى الوراء، لكن مشكلة السياق التاريخي هي أننا عندما نتحدث عنه في الحاضر نسقط عليه منظور الحاضر فلا نرى الوقائع كما حدثت في حينه. على سبيل المثال، عندما قالت بريطانيا أنها تتخلى عن الانتداب وأحيلت قضية فلسطين على الأمم المتحدة، لم يكن موقف الولايات المتحدة من وجود دولة يهودية محسوماً، وحدث آنذاك صراع شديد بين وزير الدفاع جيمس فورستال ووزير الخارجية جورج مارشال من ناحية وبين الرئيس هاري ترومان من ناحية أخرى. وحتى بعد تبني قرار التقسيم روجت الولايات المتحدة في أوساط الأمم المتحدة مشروع قرار يصدر عن مجلس الأمن بإلغاء قرار التقسيم، لكن في أثناء المشاورات لوح الروس بأنهم سيستخدمون حق النقض (الفيتو) ضد القرار الأميركي إذا طُرح، وتخلت الولايات المتحدة عن الفكرة. عندنا مجملات في رؤيتنا للتاريخ، إحداها أن الأميركيين هم الذين صنعوا إسرائيل. هذا ليس صحيحاً. الذي صنع إسرائيل هو وضع دولي لم تكن له علاقة واضحة بالحرب الباردة، التي كانت وقتئذ شيئاً يلوح في الأفق. في سنة 1947 لم يكن وضع حرب باردة قد تبلور. هذا مثل. مثل آخر، يجري الحديث عن مشاريع التسوية المطروحة كأنها بدأت بعد حرب الخليج. مشاريع التسوية المطروحة منذ أن قبلت مصر في سنة 1967 القرار 242، وتم قبولها له على أساس إدراكها إمكانات الواقع التي لم تكن تراعيه من قبل.

الدول العربية التي قالت أنها لم تقبله فعلت ذلك نتيجة الغرق في أيديولوجيات محمولة على أوهام، لكن مصر، التي كانت وقتها، وما زالت، أقوى طرف عربي، قبلت القرار 242 لأن حرب 1967 أيقظتها على حقائق الواقع. أنتقل الآن إلى الوضع الراهن، وهذه كانت مقدمة ضرورية كي يصبح الكلام أكثر تحديداً.

الوضع الراهن لا أحب أن أسميه أزمة، لأنني لو سميته أزمة لتبع ذلك أنني يجب أن أخرج منها بأي ثمن وأحيل ما تبقى على المقبل من التاريخ، وهذا معناه الإحالة على مجهول. رأيي هو أن هذه انتكاسة في مجرى الصراع يجب أن نعرف لماذا حدثت. كان هناك تقدم وكان هناك انتكاس، ومجرى الصراع ملآن بهذه الحالات. ليس جديداً أن يصل الوضع إلى هذه الدرجة الشديدة من التراجع، إلى هذا الانكسار. والسؤال هنا: لماذا تتكرر هذه الانكسارات؟ لأننا في كل مرة نحيلها على التاريخ، والتاريخ أسوأ مرشد في إدارة الواقع. التاريخ مهم لتفهم الواقع قبل أن تتعامل معه، لكن يجب ألاّ تستخدمه مرشداً لك في معالجة الواقع.

المأزق الذي نجد أنفسنا فيه الآن ابتداءً من أوسلو. مشكلة اتفاق أوسلو هي ما أسميه ارتباك طرفيها حياله. فلهذا الاتفاق عيوبه الكثيرة من وجهة النظر الفلسطينية والعربية، لكن يقابل ذلك أنه لا يزيل مخاوف سكان إسرائيل اليهود من المستقبل، وإنما بالعكس يزيد في حدتها. محرك الفلسطينيين والعرب، وهؤلاء للأسف مجرد مساندين للفلسطينيين، هو الآمال. محرك الإسرائيليين هو المخاوف، ومن تحركه المخاوف يكون عادة أكثر شراسة جداً ممن تحركه الآمال، لأن الخوف وجودي وراهن، والآمال أمامها أفق طويل مفتوح على المستقبل. هذا الوضع الذي أوجده اتفاق أوسلو أدى إلى سلسلة من التعرجات في هذا الصراع. وما يحدث الآن، وأعني بذلك الانتفاضة، هو أن سوء إدارة السلطة الفلسطينية، وسوء إدارة الفصائل، للوضع الذي ترتب على أوسلو أديا إلى غياب أفق واضح للمسيرة التفاوضية، والانتفاضة كانت اعتراضاً على إدارة السلطة الفلسطينية لمسيرة أوسلو، ومحاولة لإعادة ترتيب الوضع على نحو يسمح بأن يفي اتفاق أوسلو بما فيه من وعود مبهمة.

هذه الانتفاضة، في مسيرتها، تخللتها تعثرات وأخطاء أدت إلى ما نراه الآن. لكن إذا قلنا إنها أزمة، وإن الوضع الدولي لا يسمح بحلها لمصلحتنا، فكأننا نقول إنه ليس أمامنا إلاّ الاستسلام لما تريده الولايات المتحدة وإسرائيل، مهما تكن الصيغ ثورية. ومن يقول إن مسيرة التسوية هي سبب الكارثة كأنه يقول إن علينا أن نستسلم لما تريده إسرائيل والولايات المتحدة الآن، وبعد ذلك نرى ما يمكن أن يقدمه لنا التاريخ من فرص. لا يمكن قبول ذلك. هناك مسيرة تعثرت، وعلينا، كي نخرج من الوضع الحالي، أن ندرسه بحد ذاته، ونركز عليه: ما الذي حدث منذ 27 أيلول/سبتمبر 2000 حتى حصار رام الله وما بعد ذلك، وكيف حدث، ومن يقف وراء ما حدث، وما هي

دوافعه؟ ما نراه هو ظاهر الأشياء، لا ما يحدث في الكواليس. ما أريد قوله هو: أولاً، لا بد من أن الانتفاضة أثارت مخاوف فلسطينية داخلية، مخاوف قوى فلسطينية داخلية ليس من مصلحتها أن تنتصر الانتفاضة؛ ثانياً، النظم العربية كلها ليس من مصلحتها أن تنتصر أية قوة عربية ليست تحت جناحها، ولا تريد لمثل هذه القوة أن تنتصر. وهي نفسها، أي هذه القوى، لا تريد أن تنتصر. هناك شيء اسمه الخوف من النصر، وهذا هو العنصر الضابط للحركة العربية، وللحركة الفلسطينية الرسمية الراهنة.

أحببنا العشرات من محاولات فرض إسرائيل شروطها علينا، ومن المهم أن ندرك أننا نمتلك قوة نستطيع تفعيلها

فواز طرابلسي: أعتقد أن المدخل التاريخي لا مهرب منه، ولذلك سأبدأ ببعض الإضاءات فيما يتعلق بالتاريخ. أعتقد أن الفكرة الأولى للدكتور الياس، وهي صلة المشروع الصهيوني بالوضع العالمي وبالأظمة العالمية الجديدة، تستحق التوقف عندها. ما قاله الدكتور الياس صحيح مع التحفظ، أو مع التعديل، الآتي: الصهيونية سعت دائماً، ودولة إسرائيل سعت دائماً، لأن ترتبط بنظام عالمي جديد. لكن هذا لا يعني أن الارتباط كان، في كل مرحلة من تاريخها، عضويًا. وما ذكره الأستاذ مصطفى يؤكد ذلك. منذ سنة 1945 حتى سنة 1951 كانت إسرائيل تقلب النظر في الوضع الأنسب لها. وفي سنة 1948 تسابق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، على الرغم من الحرب الباردة، إلى الاعتراف بإسرائيل. يمكن القول إن الصهيونية نقلت خلال الحرب العالمية الثانية ولاءها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، إنما الالتحاق بنظام عالمي جديد مرّ بمرحلة انتقالية. وأشدد على هذه النقطة لأن المراحل الانتقالية تعطي الأطراف المختلفة في الصراعات فرصة أكبر للتأثير.

النقطة الثانية تتعلق بما يقال من أن الإسرائيليين كانوا دائماً ناجحين في الالتحاق بالطرف الغالب عالمياً، ونحن دائماً اخترنا الطرف الغلط. منذ السادات، أو منذ حرب 1967 حتى الآن جرى تبني هذه النظرية، بأننا إذا مشينا مع الطرف الصحيح ستحل قضية فلسطين. أنا لا أقول إن هذا ما قاله الياس، لكن هذا ما ساد عربياً. التيار الذي مثلته السعودية، والذي يبدو منتصراً الآن، يقول: إرضوا أميركا كي تضغط على إسرائيل لتحل الصراع العربي - الإسرائيلي بطريقة عادلة. والفكرة مبنية على الاعتقاد أن العرب، أو الأنظمة العربية إذا صارت حليفة للولايات المتحدة ستضطر الولايات المتحدة إلى أخذ مسافة بين حليفيها في المنطقة: إسرائيل من جهة، ومجموع الأنظمة العربية من جهة أخرى. أول شيء يجب قوله هو أن هذا النهج بتخيير الولايات المتحدة بين مصالحها العربية وبين إسرائيل، فاتتنا فرصته. ربما كان ثمة فرصة من

قبل، لكن الولايات المتحدة الآن تختزل المنطقة بأمرين: النفط وإسرائيل. تأخرنا بالتخيير. حاولنا ذلك عندما خضنا معركة استخدام سلاح النفط، إلا أننا لم نكمل المعركة. الآن ثبت أن انحياز الأنظمة العربية إلى الولايات المتحدة لا يحدث تعديلاً أساسياً في شروط حل القضية الفلسطينية لمصلحة الفلسطينيين، بل نستطيع أن نقول إن ما يحدث هو العكس. وهذه هي النقطة التي أريد أن أركز عليها.

كان المطلوب تجويف المنطقة من حول فلسطين كي تُفرض تسوية غير عادلة عليها وعلى الصراع العربي - الإسرائيلي. أعني كان يجب أن نخسر حركة تحرر وطني كانت موجودة في السلطة، مرموزاً إليها بعبد الناصر، وكان يجب أن نخسر معركة التنمية، وكان يجب أن نخسر معركة التحرر الاقتصادي، وهذا كله جرى: تجويف المنطقة لفرض التسوية الظالمة، الأمر الذي يعني، ربما عكس المعادلة التي يحاول الياس وضعها، أن أكبر وهم هو أن نقبل الأكذوبة الرسمية العربية أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب المركزية. هذه الفكرة الأيديولوجية، التي ما زالت النخب العربية تكررهما، لا سند لها على أرض الواقع. فبين فلسطين والعرب تتدخل مئات الاعتبارات. النخوة تجاه فلسطين موجودة، لكن بين أي عاصمة عربية وبين فلسطين تتدخل علاقة النظام بشعبه، وعلاقة النظام بأميركا، وعلاقة النظام بالفلسطينيين.. إلخ. هذا كله هو ما يحدد نمط العلاقة بين أي نظام عربي وبين قضية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وليس الفكرة الرومنطيقية عن جوهر القضية، هذا إذا قبلنا فلسفياً أن هناك جوهرأ أصلاً. وأردت أن أبدي تحفظي تجاه هذا الجانب فقط كي لا تصور الأمور وكأن التسوية تتم على حساب الجوهر.

أنتقل إلى ما يجري الآن، وفي اعتقادي أن المدخل المباشر إلى ما يجري الآن هو أوصلو. فاتفاق أوصلو حملته كل طرف الكثير من تمنياته الذاتية. الطرف الإسرائيلي تصوره عقداً نيوكولونيالياً يضمن بموجبه الحكم الذاتي الفلسطيني أمن إسرائيل، وبالتالي وظيفة هذا الكيان أمن إسرائيل. الطرف الفلسطيني، أقصد منظمة التحرير، أو بالأحرى المقرّر فيها، وهو ياسر عرفات، حملته مكسب الانتقال من تونس وإيجاد قاعدة على الأرض الفلسطينية للعمل من أجل فلسطين. وهذا، كيفما نظرنا إليه، يبقى في رأيي مكسباً مهماً قياساً بسنة 1982 وما نجم عنها من إخراج منظمة التحرير من أراضي المشرق العربي وانتقالها إلى تونس. الإسرائيليون، مع بدء تنفيذ الاتفاق، بدأوا يشعرون بالاستحقاق الأكبر المتضمن في عملية التسوية، الذي هو حق العودة؛ وهذا الاستحقاق كان يخيفهم ربما أكثر من الدولة. والفلسطينيون، بسبب أخطاء السلطة الوطنية الداخلية، ونمط علاقتها بشعبها، وكيفية إدارتها للصراع، بدأوا يشعرون بأن أحوالهم تسوء بدل أن تتحسن، وبأن المفاوضات تدور في حلقة مفرغة. هذان المساران أنتجا خيبة أمل من أوصلو لدى الطرفين، عبّرت عن حالها بنمو اليمين وتعاضم تيار

معاد لأوسلو أنتج في النهاية شارون وتحالف يمين حزب العمل معه. وفلسطينياً، اختلطت بالانتفاضة الجديدة الغضبة على سلطة منظمة التحرير، وطبعاً على فشل تطبيق اتفاق أوسلو، وعلى فشل تحقيق مطلب الاستقلال من خلاله. وفي رأيي أن النظر إلى عملية أوسلو ومسارها خلال تسعة أعوام من هذا المنظار أسلم جداً كي نفهم الوضع الراهن.

إلى ذلك أريد أن أضيف الوضع العالمي الجديد الذي نشأ بعد 11 أيلول/سبتمبر وغير عدد من المعطيات في مسار أوسلو المتناقض. وأقصد بذلك موضوع انتقال السياسة الإمبراطورية للولايات المتحدة والعولمة إلى تغليب الوجه الأمني العسكري على الوجوه الأخرى كافة. فكان بديهياً أن تقلد إسرائيل النموذج الأميركي بالتعامل مع موضوع الإرهاب، وأن يكون الطرف الأقدر على تمثّل هذه الحالة والالتحاق بها اليمين الإسرائيلي، وبصورة خاصة شارون. أفغانستان هي النموذج للهجوم الشاروني على السلطة الوطنية. بوش قال، مثلاً، الملاً عمر مسؤول عن بن لادن، إمّا أن يسلمنا الملاً عمر بن لادن وإمّا يسقط، وإذا لم يسقط، ندخل نحن ونعتقل بن لادن. فالنموذج الأفغاني هو ما جرى تطبيقه في الغزوة الإسرائيلية للضفة الغربية. وبالمناسبة، أول أمس أدلى شارون بتصريح دعا فيه إلى تغيير السلطة في فلسطين، عن طريق تشكيل سلطة مؤقتة. دعا أمام وفد من اليهود الأميركيين إلى تأليف حكومة فلسطينية مؤقتة برئاسة رئيس حكومة تقوم بتقليص قوة الرئيس الفلسطيني. ثم أردف أنه فقط عبر عملية كهذه يمكن إجراء إصلاحات حقيقية تتيح للسلطة الجديدة الدخول في عملية سياسية لتحقيق التسوية. وهذا يعني أن ما فشل شارون في تحقيقه بالحرب، أي إسقاط عرفات أو أسره أو اغتياله، كما كان موفاز والجيش يريدان، يدعوا الآن إلى تحقيقه بكفكة قمة السلطة الفلسطينية. وفي رأيي أن الأخطر من ذلك هو تسلّم تينيت مباشرة جهاز الأمن الفلسطيني، بعد أن تبين أن الأمن الفلسطيني، هؤلاء الشرطة هم وطنيون، ولم يمارسوا دورهم المفترض بأنه قمع الشعب الفلسطيني، وإنما مارسوا دورهم في الدرجة الأولى بالقتال نيابة عنه، وضحوا وسقط منهم شهداء كثيرون.

قياساً على ذلك، أريد أن أسجل الآتي: أنا مع ما قاله مصطفى من أن هناك شيئاً يضيّعنا في التاريخ، وهو أنه منذ أن وجدت قضية فلسطين ونحن عاجزون عن حلها. وهذا في رأيي غير صحيح. منذ أن وجدت القضية الفلسطينية وهي سجال بين مقاومة ومشاريع وزمن. أي، مثلاً، كان يفترض سنة 1967 أن تستسلم الأمة العربية وترضى بالشروط الإسرائيلية، وها نحن نقاوم مشاريع سنة 1967 منذ سنة 1967 حتى الآن. إذا لم نفهم ذلك سيظل رأينا أن التاريخ يسير عكس ما نريد، وبالتالي لا يوجد حل، لأنه لا توجد قوى قادرة على أن تقلب مسار التاريخ رأساً على عقب. أعتقد أننا نستخف بما نفعله. نحن نتدخل بهذا التاريخ في الصراع العربي - الإسرائيلي ونؤثر فيه بعكس ما

يريد أصحابه. بن - غوريون قال سنة 1949: الكبار سيموتون، والصغار سوف ينسون. نحن في سنة 2002، والذاكرة الفلسطينية صارت ذاكرة عربية، والجيل الذي لم يعيش ما عشناه نزل الآن إلى الشوارع ولا يعرف من قضايا الأمة العربية غير فلسطين. الصراع هو بين مجموعة قوى، وفي تشخيص الصراع يجب الاعتراف بفعل هذه القوى في بعضها البعض. وحتى في الحديث عما جرى في الشهر الأخير ليس صحيحاً أن كل ما أراده شارون تحقق. تدمير البنية التحتية للسلطة الوطنية سهل، لكنهم أخطأوا في حساباتهم بالنسبة إلى إملاء الشروط على ياسر عرفات. قد يكون عرفات قبل في أوسلو أن يستلم السلطة محل حق شعبه في تقرير المصير، لكنه لم يقبل أن يوقع ما أراده تينيت. وقد يكون من السهل الآن ترويح الدجل الأميركي فيما يتعلق بالديمقراطية، لكن ما علاقة الديمقراطية بوجود جهاز أمني واحد مربوط بالاستخبارات الأميركية؟ خلاصة ما أريد قوله هو أننا، أقصد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، تدخلنا في مجرى الأحداث وأحببنا عشرات ومئات من محاولات فرض إسرائيل نفسها، وفرض الاعتراف بها، وفرض الاستسلام علينا بشروطها. ومن المهم، إذا افترضنا أي شيء، أن نقترح أشياء لها مخزون في التاريخ، وأن ندرك أننا نمتلك قوة نستطيع تفعيلها.

أحمد خليفة: الملاحظات مهمة جداً، وفي محلها. قلت إننا تدخلنا، ونستطيع التدخل، في مجرى التاريخ لإحباط مشاريع استسلامية ومحاولات لفرض الإرادة الإسرائيلية - الأميركية علينا. إنما يبقى السؤال الذي يحتاج إلى إجابة: هل لم يكن في الإمكان أن يكون الأداء الفلسطيني أفضل، سواء خلال الانتفاضة أو قبلها، منذ توقيع اتفاق أوسلو، أو حتى قبل ذلك؟ وهل لم يكن من شأن أداء أفضل أن يعطي مردوداً أكثر فاعلية لهذا التدخل؟ ألاحظ في تشخيصنا للوضع أن معظم الحديث يجري بشأن الحركة الصهيونية، والاستعمار، والترتيبات العالمية، وما إلى ذلك، وأن الحديث عن العامل الفلسطيني قليل. ما رأيك، دكتور يوسف، في أن تتناول الحديث عنه.

يوسف صايغ: أريد أن أتحدث عن الأداء الفلسطيني لأن أدوات الأداء سيئة جداً، وأنا عايشتها وشاركت فيها، لكن من حسن حظي أنني لم أشارك بمعنى المشاركة في التوجه. منذ أول يوم تعرّفت فيه على أبو عمار أدركت أن هذا إنسان لا يمكن أن أثق به. أريد أن أتكلم بصراحة. رئيس حركة تحرر لا يصدق في كلامه لا يمكن أن تثق بأفكاره، ولا توجد لديه رؤية، وأحاط نفسه بمجموعة تشاركه في عدم وجود رؤية. سأذكر مثلاً واحداً من تجربتي الشخصية يوضح نمط الأشخاص الذين أحاط نفسه بهم: في مؤتمر الجزائر سنة 1988 أعلن أبو عمار قيام الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة منذ سنة 1967، وأخذت "المايكروفون" وقلت له إنه في حين أن عيني اليمنى تضحك ومسرورة بهذا الحدث، فإن عيني اليسرى تدمع وحزينة لأن هذه الدولة التي تتحدثون

عنها ماذا ستفعل ليافا، ولحيفا، ولطبرية، ولصفد، ولبقية فلسطين. نبيل شعث قال: أنا أخجل لوجود فلسطيني يقول إن عينيهِ الاثنتين لا تضحكان، وأبو إياد قال: أحب أن أؤكد لك أن إعلان الدولة وما قبلناه من شروط إسرائيلية [وقتها] هو نفسه الضمان بأننا سوف نسترد يافا وحيفا وصفد. هل يمكن تصور أن يستخف أحد بعقل الجمهور، بعقول أربعمئة شخص، ويعطينا مثل هذه التأكيدات؟ هذا حدث في سنة 1988، واليوم نحن في سنة 2002، والأداء الفلسطيني لا يزال مستمراً على هذا المنوال. وهذا يقودني إلى موضوع الإصلاح، الموضوع الإداري.

أحمد خليفة: في الحقيقة موضوع الإصلاح يدخل ضمن محور كيفية الخروج من الأزمة، ومن الأفضل الانتقال إليه بعد استكمال تشخيص الوضع وأسباب نشوئه. أعتقد أنه ما زال هناك عناصر مهمة في تشخيص الوضع لم يتطرق الحديث إليها. جرى الحديث عن الأداء الفلسطيني بمعنى أداء السلطة، لكن يجب أن نتذكر أن هناك معارضة، وهذه أيضاً كان أداؤها سيئاً، وأن الانقسامات في الساحة الفلسطينية ما زالت موجودة، وأن الرؤية غير موحدة. مسؤولية من استمرار هذه الانقسامات؟ هذه عناصر لا بد من التطرق إليها لأهميتها عندما ننتقل إلى الحديث عن كيفية الخروج من هذا الوضع، مهما سميناه: أزمة، أو انتكاسة، أو منعطفاً في سياق تاريخي.

النظامان العربي والفلسطيني في أزمة عميقة،

ولأن منظمة التحرير تخلت عن موقعها

في الصراع كطليعة تحرير، أصبحت أضعف الحلقات

الياس شوفاني: إسمح لي بأن أرجع قليلاً إلى بعض النقاط التي ذكرت، لأعلّق عليها بسرعة. أنا أختلف مع الأستاذ مصطفى فيما يتعلق بمسألة الآمال والمخاوف، إذ أرى الأمر على العكس تماماً. وإذا كان اليهود، كما ذكر، هم الذين يتصرفون بدافع من الخوف، فهذا فهم لإسرائيل مقلوب على رأسه. أنا أرى، بعد أعوام طويلة من الدراسة، أن إسرائيل تحولت فعلاً، سواء عن سابق تصميم أو بالتطور الطبيعي، إلى مركز إقليمي مضاد لحركة شعوب المنطقة. وبالاختصار الشديد: ثكنة استيطانية قاعدتها في فلسطين ودورها في الوطن العربي. وبالتالي، انطلاقاً من هذا الفهم، وإذا تخطينا الأنظمة العربية، فإنني ما زلت عند قناعتني بأن قضية فلسطين هي قضية الأمة المركزية. صحيح أن هذه الثكنة تريد أن تهوّد فلسطين كاستيطان، لكن دورها الاستعماري الإمبريالي كمركز مضاد لحركة شعوب المنطقة يطال الأمة وما وراءها. التغيير بعد 11 أيلول/سبتمبر فيما يتعلق بدور إسرائيل هو تغيير في التكتيك لا في الجوهر. وأعني بذلك أن النظام العالمي الجديد طرح مباشرة بعد حرب الخليج، إنما الذي تم طرحه سقط ولم يستكمل، ويجري الآن استكمال، وإسرائيل ضالعة في ذلك.

والخلل الذي حدث في سلوك القيادة الفلسطينية ليس خللاً ذاتياً فحسب، سلوك طريق مغلوط فيه أو غير مغلوط فيه، بل هو خلل بنيوي أيضاً. إذا كانت القضية قضية الأمة، فكيف تنفرد أضعف حلقات الأمة بحلها؟! العبث بمضمون هذه القضية، المتشكل على أرضية الجمع في وحدة صراعية بين الأمة والمستوطن الإسرائيلي، بما هو تعبير مكثف عن الفعل الخارجي المعادي في جسم الأمة، هو تهديد للأمن القومي العربي وخرق له، سواء اعتبرناه أمناً جماعياً أو أمن كل قطر بمفرده، لأن دور هذه الثكنة يشمل الدول المحيطة جميعها.

الملاحظة الثانية: من الواضح الآن أن النظامين العربي والفلسطيني في أزمة عميقة، والقول إنها انتكاسة هو مجرد تجميل لفظي. لكن اللافت للنظر أن هذه الأزمة تجتاح الأمة العربية، والساحة الفلسطينية على وجه الخصوص، لا على أرضية إنتاج الفعل اللازم للتحرير، وما يترتب على ذلك من أعباء، وإنما على أرضية مسار ما يسمى بالتسوية. ولأن هذين النظامين، اللذين ما زالوا على الأقل منذ تسعينات القرن الماضي يعملان لإنجاز التسوية مع إسرائيل، أخفقا في تحقيق أهدافهما، نشبت الأزمة المعبر عنها راهناً في اختلال نشاطهما. ولأن منظمة التحرير تخلت عن موقعها الحقيقي في الصراع كطليعة للتحرير، أصبحت أضعف الحلقات في النظام العربي. وعندما تأزم الوضع العربي أصبحت الحلقة الأضعف هي التي تعاني جرأً الأزمة الأعمق. هذا هو الوضع العام. وفي أية حال، فإن الخروج من الأزمة يستوجب وعي وجودها، وتوفير النية الصادقة للعمل على الخروج من مضاعفاتها، ووعي الأسباب التي أدت إليها، وهذا يقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق القيادة. لكن المشكلة هي أن القيادة الراهنة عنصر رئيسي في الأزمة.

أنا أتفق مع الأستاذ الحسيني على أن التاريخ ليس أستاذاً للمستقبل، لكن لا يمكن فهم الواقع من دون فهم الخلفية التاريخية، ووعي المحطات الرئيسية في تشكل المشروع الصهيوني. هذا مشروع استيطاني صهيوني لم يستكمل بعد، وإسرائيل ليست دولة يهودية، ولا هي من صنع اليهود، وإنما هي صناعة إمبريالية، ولو أراد اليهود أن يبنيها وحدهم لما كانوا نجحوا في بناء شيء.

الآن جرى التكلم على أوصلو. وهنا بصرف النظر عن التفصيلات، أقول إن عملية أوصلو كانت مغامرة استراتيجية من الطراز الأول، ولا يمكن فعلاً التخلص من نتائجها من دون دفع ثمن غال. جرى ظلم، مغامرة قام بها الطرف الفلسطيني للتوصل إلى تسوية نهائية لا يملك تفويضاً بالتوصل إليها؛ تجاهل أنه لا يملك مثل هذا التفويض؛ وتجاهل، أو جهل، أن الطرف الآخر غير مهياً للتسوية التي نتكلم عنها، وعندما دخل في هذه المغامرة كان متدني الوعي جداً سواء بطبيعة الصراع، بمن هو كفلسطيني، أو بطبيعة العدو ومن هو هذا العدو. وكلنا يعرف السياق الذي تم فيه اتفاق أوصلو. كان

هناك انتفاضة، وكان هناك مؤتمر مدريد، وكان هناك قيادة خشيت أن تفلت الأمور من يدها فأرادت أن تنتهز الفرصة لتجسير الانتفاضة ومفاعيلها لمشروعها. والخلل الاستراتيجي فيما فعلته القيادة هو استبدال أساس المفاوضات؛ فبدلاً من التفاوض في أساس الانتفاضة ومفاعيلها أخذت تفاوض في مضمون منظمة التحرير بما تعنيه، وتساوم بشأن القضية، وبدأت تفرغ المنظمة والقضية من مضمونها لتصب ذلك في بناء السلطة المتشكلة على طريق الدولة. وهذا سلوك مستهجن، قفز فوق حقائق لا يجوز التغاضي عنها. لكن أريد أن أرجع إلى النقطة التي تحدثت عنها الأخ أحمد.

حتى لو تغاضينا عن اتفاق أو سلو والخلل الذي فيه، وعزونا ذلك إلى طبيعة هذه القيادة الانتهازية، فماذا كان سلوكها بعد أو سلو؟ لقد كشفت هذه القيادة عن فقدانها الكفاءة لإدارة الصراع في المفاوضات اللاحقة. ونظراً إلى فقدان الكفاءة النظرية والعملية من جهة، وغياب التخطيط والبرمجة من جهة أخرى، أخفقت قيادة السلطة في: أولاً، إيجاد شريك لها في الطرف الآخر للاستمرار في المفاوضات؛ ثانياً، تحاشي الوقوع في الأزمة ونقلها إلى الجانب الآخر الذي يتخبط في مسار التسوية لأنه لم يكن مهياً لها. كلنا يعرف أن إسرائيل مرتبكة في قضية التسوية، وهذه القيادة لم تعمل ما كان من شأنه أن يعمق الأزمة في الطرف الآخر عندما كان مرتبكاً. وفي الواقع، أرى سلوك قيادة السلطة في كامب ديفيد أحجية ليس لدي جواب عليها. حتى الآن لا أفهم لماذا رفضت في كامب ديفيد ما رفضت، وقبلت في طابا ما قبلت. غير أنني أود أن أضيف: حتى لو حملنا إسرائيل مسؤولية إفشال المفاوضات بمناوراتها لأنها ليست مهياًة للتسوية، فمن المسؤول عن إقامة هذه الأجهزة الفاسدة التي كان ضررها على الشعب الفلسطيني في الداخل أكثر من الاحتلال؟ هل إسرائيل أيضاً هي التي صنعت لعرفات أجهزته؟ كجملته أخيرة أقول إن سلوك القيادة الفلسطينية في الانتفاضة الأخيرة يضع علامة استفهام كبرى لا على كفاءتها في إدارة الصراع فحسب، بل على صدقيتها الوطنية أيضاً.

أحمد خليفة: ما دمت تحدثت عن القيادة ومسؤوليتها، ماذا عن مسؤولية المعارضة الفلسطينية، حماس والجهاد الإسلامي وبقية الفصائل؟ لأننا هنا نتحدث عن الأداء الفلسطيني، وهذا يشمل القوى الفلسطينية كافة.

الياس شوفاني: أنا لا أعفيها من المسؤولية. لكن المسؤولية الأولى تبقى على عاتق عرفات.

أحمد خليفة: معك حق.

القيادة الفلسطينية لم تستطع أن توحد شعبها معها

بسلوكها، وفي حالات الانتقال من الخضوع للاستعمار إلى الاستقلال، الفساد قضية وطنية

مصطفى الحسيني: دعونا نبقي في نطاق السؤال الذي طرحه أحمد. ما أراه، من دون توزيع مسؤوليات، هو أن هناك عوامل أساسية أدت إلى هذا الانكسار، أو هذه الانتكاسة. أول ما يجب قوله هو أنه كان مطلوباً من السلطة الفلسطينية في سياق الانتفاضة شيئاً متناقضاً: أن تكون قيادة لحركة شعبية تخترق وتخرق ما التزمته السلطة في اتفاقاتها وأدى إلى وجودها على الأرض، وفي الوقت نفسه أن تحترم الاتفاقات. وهذا تناقض حله صعب، وحاول ياسر عرفات أن يحله بالمرأعة، بأن يقول أنه مع الانتفاضة كي يبقى موجوداً على السطح ويؤكد أنه هو القائد، وبأن يقول أنه يستنكر العمليات ويدينها.. إلخ. وهذا تناقض كان يجب تجنبه. لكن تجنبه شديد الصعوبة. لماذا؟ لأن هذه السلطة لم تأت إلى مكانها إلا نتيجة اتفاقات مع إسرائيل، وبضمانة الأميركيين، وبتأييد كثير من الدول العربية وضمنياً بضمانتها. التزام السلطة هذه الاتفاقات يتناقض مع قيادتها لانتفاضة هي جوهرياً ضد مسيرة الاتفاقات التي وقّعتها. وهذا تناقض كان لا بد من أن يؤدي إلى انكسار. إنما الأمر لا يقتصر على ذلك. السلطة كانت نتيجة اتفاق، وهذا أمر واقع تم ولا تستطيع تغييره، لكنها أيضاً لم تستطع أن توحد شعبها معها بسلوكها منذ أن تولت السلطة. كان هناك قمع وفساد، وفي حالات الانتقال من الخضوع للاستعمار إلى الاستقلال الوطني، الفساد قضية وطنية، والحرية الداخلية قضية وطنية وليست قضية نظام. من هنا يمكن ببساطة دمج السلطة بالخيانة الوطنية، لا من خلال العلاقة بإسرائيل، وإنما من خلال إدارتها للأراضي والناس الذين تحت سلطتها.

فواز طرابلسي: هل فعلاً تعني ما تقول، أنك مستعد لدمغ السلطة بالخيانة؟!

مصطفى الحسيني: نعم، أنا مستعد لأن أدمغها بالخيانة الوطنية، لأن الفساد هنا هو إضعاف لرابطتها بالشعب. قمع الناس إضعاف لرابطتها بالشعب؛ هو كسر للعلاقة بينها وبين الشعب بحيث أن الشعب لا يمكن أن يلومه أحد إذا خرق التزامات السلطة تجاه الأطراف الأخرى. كان يمكن للناس أن يراعوا كل التزامات السلطة لو لم تقمعهم، ولو لم تسرقهم، ولكنها فعلت الأمرين. هذا أولاً. وثانياً، كل الفصائل اشتغلت "politics"، بمعنى صراع سياسي فيما بينها، على الأقل بمقدار ما اشتغلت "policies"، بمعنى سياسات عامة. كل واحد يريد أن يسجل على الثاني، كل فصيل كان يزايد على الآخر، كل فصيل يريد أن يكسب نقاطاً على حساب الآخر، من الشعبية إلى الديمقراطية إلى حماس إلى شريكي فتح في السلطة، فدى وحزب الشعب. وفي داخل فتح نفسها، كانت الصراعات الداخلية تغلب على السياسات العامة. ثالثاً، الانتفاضة كان عندها أفق عام، ولم يكن عندها هدف محدد أو استراتيجيا محددة. سُميت

انتفاضة الأقصى (معنى ديني)، وسميت انتفاضة الاستقلال (معنى سياسي)، من دون إدراك أنها لا تستطيع تحقيق الاستقلال، وكان قادتها، حتى "العلمانيون" منهم، يقولون إن هدف الانتفاضة ليس تعديل شروط التفاوض. إذاً ما هو الهدف؟ إجبار إسرائيل، بكل قوتها وكل ما لديها، على الانسحاب والتسليم بما يطلب منها؟ كان واضحاً أن هذا غير ممكن، وكان يجب أن يبقى الهدف تعديل شروط التفاوض، وأيضاً ضبط سلوك السلطة في الوقت نفسه. مروان البرغوثي قال في إحدى المقابلات المتلفزة إنه منذ بدأت الانتفاضة لم يجرؤ أحد على أن يسرق قرشاً، وهذا عنصر مهم. ومن ناحية الاستراتيجية، كانت الانتفاضة داخلة في حال صدام وانصدام، ومحكومة بردات الفعل أكثر مما كانت محكومة باستراتيجية في خدمة هدف محدد. وأخيراً، أعتقد أن القيادات المتعددة للانتفاضة لم تسأل نفسها قط السؤال البسيط: هل من مصلحتنا أن نقسم المجتمع الإسرائيلي تجاه أهدافنا، أو أن نوحده ضدنا؟ سلوكها أدى إلى تصعيد الانتفاضة، وتصعيد الانتفاضة أدى إلى توحيد المجتمع الإسرائيلي ضدها.

فواز طرابلسي: هل الحق على السلطة؟

مصطفى الحسيني: لا، ليس على السلطة فقط، بل على القيادات كلها أيضاً، من الشعبية إلى كتائب شهداء الأقصى، التي هي طبعاً فتح.

فواز طرابلسي: وحماس؟

مصطفى الحسيني: وحماس. الجميع، أنا لا أستثني أحداً. حماس، الجهاد الإسلامي، الشعبية، الديمقراطية، كتائب شهداء الأقصى، كلها كانت مشغولة عن ضبط مسار الانتفاضة بالمنافسات فيما بينها، وبالصراعات الداخلية. هناك مشكلة حقيقية: لماذا لم يتم تشكيل قيادة موحدة تتفق على أن الهدف هو كذا، وأن الوسائل هي كذا، وأن مجال القتال فيما يتعلق بالعمليات العسكرية هو الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن المستوطنين والعسكريين أهداف، وأن المدنيين ليسوا أهدافاً؟ لم يلتفت أحد إلى ذلك لأن كل طرف كان يريد أن يسجل نقاطاً على الآخر. غلبة الصراع السياسي على السياسات العامة كانت من أسباب هذا الانتكاس. خلاصة ما أريد قوله هي أن التناقض في وضع السلطة، وفساد السلطة، وقمع السلطة، وسيادة الصراعات السياسية على كل شيء، هي التي أدت إلى هذه الانتكاسة، ومن المفيد دراسة كل ذلك كي نرى ما يمكن فعله.

فواز طرابلسي: أريد أن أعلق أولاً على ما قاله الياس في موضوع انفراد القيادة الفلسطينية بالتسوية. أعتقد أننا هنا نقع في خطأ عزل ما يجري في فلسطين عن البيئة الإقليمية العربية ثم العالمية. من يقول إن الحلقة الأضعف الفلسطينية لم يكن لها الحق في الانفراد بالتسوية يفترض أن الحلقات العربية متماسكة وموحدة ومقاتلة، وهذا افتراض بعيد عن الواقع. يجب ألا ننسى السياق الذي تم فيه اتفاق أوسلو، وهو:

انقسام العرب بين معسكر أميركي ضد صدام حسين وبين معسكر معه، والتحاق متأخر ومتذبذب للقيادة الفلسطينية بصدام حسين، ولأول مرة انضمام دول عربية رئيسية إلى جيش أميركي محتشد من أجل ضرب بلد عربي، بينما جرى إفشال أي حل عربي للنزاع الكويتي - العراقي. وبعد انتهاء حرب الخليج، التي كانت علامة فارقة في تاريخ المنطقة، اجتمع العرب وأقروا مبدأ التسوية الثنائية. فلماذا التسوية الثنائية مسموحة لمصر والأردن، وغير مسموحة لفلسطين؟ وهذا لا يبرر المناخ الذي ساد بالفصل بين فلسطين والعرب، وإنما أقوله لفائدته في إضاءة بعض النقاط.

ثانياً، مع موافقتي على قسم كبير مما قيل بشأن عناصر الأزمة، أريد أن أعيد ترتيبها، وأن أضيف بعض الملاحظات. ليس صحيحاً أنه في اتفاق أوسلو لم يكن هناك شريك، بل كان هناك شريك، وكان هناك رهان عليه. ولهذا السبب تطرقت في حديثي في البداية إلى موضوع المراحل الانتقالية في التاريخ. لم يأت اتفاق أوسلو في مرحلة تكون نظام عالمي جديد، وإنما في مرحلة ضياع بشأن ماذا بعد الحرب الباردة، وكان هناك أسئلة تدور في إسرائيل بشأن مستقبلها: هي مع من، وكيف؟ وأريد أن أذكركم، مثلاً، بشيء اسمه الشرق الأوسطية، التي كانت رؤية خيالية لكيف يمكن أن تسيطر إسرائيل اقتصادياً على المنطقة من دون علاقات سرية بها، ومن دون حل حقيقي. وفي المقابل التيار اليميني، الذي يتزعمه نتنياهو، رأى أنه لن يكون هناك لا شرق أوسطية ولا اقتصاد مشترك ولا شيء من هذا القبيل، وقال إن العدو القادم هو الإرهاب الصادر عن المسلمين، وقدم إسرائيل بصفتها الرديف المحلي للحرب المقبلة ضد الإرهاب، والخبير بالمسلمين والعرب. وجاءت أحداث 11 أيلول/سبتمبر لتؤكد أكثر من اللازم نظريته. ما قاله مصطفى صحيح، وهو أن المجتمع الإسرائيلي انقسم، وجنح قسم منه نحو فكرة الفصل؛ الخوف الديموغرافي عند حزب العمل ولد تياراً اسمه الفصل: نحن هنا وأنتم هناك. وهذا التيار هو الذي تبني اتفاق أوسلو مع ما يعد به من سلام، ومن إنهاء، أو تحجيم، للمخاوف التي أشرنا إليها. غير أن الإسرائيليين، والأميركيين معهم، قرروا، وما زالوا عند قرارهم، أنه بدل أن نعطي الشعب الفلسطيني حقوقه نعطي منظمة التحرير سلطة؛ هذا هو اتفاق أوسلو. بدل الشعب نعطي الحكام، والحكام وظيفتهم في الدرجة الأولى أن يببنوا جهازاً أمنياً لحماية إسرائيل. الحكام اجتهدوا وقالوا: لا بأس، هذه مناسبة لبنني دولتنا.

أنا موافق على ما قاله مصطفى من أن إحدى أخطر مشكلات الانتفاضة، من دون أن نضع اللوم على أحد، هي ازدواجية السلطة؛ فهي فعلاً سلطة وحركة تحرر في آن واحد. والآن يجري العمل للقضاء على حركة التحرر في هذه السلطة. وبغض النظر عن رأيي في ياسر عرفات، فإنه يرمز إلى بقايا حركة التحرر بشخص ياسر عرفات. وأضم صوتي أيضاً إلى ما قاله مصطفى عن الفارق بين السياسة بمعنى المزایدات والصراع

بشأن القوة، وبين السياسة بمعنى المصالحة العامة. لكن أريد أن أضيف أن الأساسي هو ما وفد على هذه القصة كلها بعد 11 أيلول/سبتمبر، ومعظم الانتفاضة بعد 11 أيلول/سبتمبر. وهنا أسجّل أنه كان هناك عدم إدراك لما أحدثته من تأثير في العالم موضوع الإرهاب ومقاومة الإرهاب، وأتساءل: هل كان مجدياً وذكياً الاستمرار في القيام بالعمليات الاستشهادية؟ والمقياس الأساسي عندي هو الجدوى، هل توحد الإسرائيليين، أم تقسمهم؟ هل تستولد تياراً مع الحل المرحلي للقضية الفلسطينية، أم لا تستولد مثل هذا التيار؟ وفي رأيي هذا هو المقياس السليم لأي أسلوب نضالي. صحيح أن هناك دوراً تعبويّاً للعمليات الاستشهادية في حمأة القتال، لكن لهذا الدور التعبوي انعكاساً سلبياً في أوجهه السياسية. لا توجد حركة تحرر تنتزع من الخصم شيئاً من دون أن يولد عند هذا الخصم تيار مع تقديم تنازل. لا يوجد في التاريخ حركة تحرر هزمت البلد المستعمر بكامله من دون أن يكون فيه أحد موافق على أن يتفاوض معها ويمنحها الاستقلال؛ وفي الحالة التي نناقشها، من دون استيلاء تيار داخل إسرائيل يقول إن السلام أتمن من استمرار الاحتلال. وبالمناسبة، هذه ليست سياسة أن يقال إننا نريد أن نجعل حياة الإسرائيليين صعبة مثلما جعلوا حياتنا صعبة. ممكن أن نجعل حياتهم صعبة، لكن السؤال هو: هل يؤدي ذلك إلى أي حل لقضيتك؟ تترى علينا إحصاءات عن عدد الذين يغادرون إسرائيل، وأنا أشكك في جدوى اللعب بالإحصاءات. يمكن أن يغادر مليون إسرائيلي ويرجعوا، وتبقى إسرائيل. ترك لبنان مليون لبناني في أثناء الحرب الأهلية، وما زال لبنان موجوداً.

أخيراً، أنا لست مع الخلط بين الديمقراطية والوطني في المفاوضات. الإصلاح مطلوب، لكن يجب أن يكون إصلاحاً يعبر عن أهداف الشعب الفلسطيني. وما هو مطروح الآن دولياً تمويه ديمقراطي للغرض الأمني. إذا تقاطع الضغط الأميركي والإسرائيلي مع حكومة تمثيلية في فلسطين، مع التعددية، مع احترام تداول السلطة، مع ضرب الطابع الفردي للحكم، مع الشفافية والمساءلة، جيد. غير أنني أشك في أن يكون هذا هو القصد، لأن وظيفة أية سلطة الآن في فلسطين، إذا أرادت أن تبقى في السلطة، هي حماية أمن إسرائيل. وأقول ذلك كي لا نخرب قضيتنا الوطنية باسم الديمقراطية. أبو عمار كان مقبولاً من إسرائيل والغرب عندما اعتقدا أنه مستعد للقيام بالدور المطلوب منه في حماية أمن إسرائيل، ولأنه لم يفعل ذلك يريدون أن يجربوا شيئاً آخر لم يجربوه قط من قبل، وهو السلطة المتعددة. حتى الآن ما كان يخدمهم هو السلطة الفردية، والسلطة المتعددة لن تخدمهم إذا كانت فعلاً ديمقراطية. ما يخدمهم هو سلطة متعددة تبيد السياسة وتعلي شأن الأمن. ومن هنا لا بد من التشدد في التمييز بين الديمقراطية التي يريدها الشعب الفلسطيني، والكفيلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وبين تعددية يحل فيها محل السلطة المركزية وزارات وظيفية، ومحافظات، وإدارات

للشؤون المدنية، لأن من شأن مثل هذا الوضع أن يحول المناطق المحتلة إلى جزر أمنية خارجة عن نطاق سلطة مركزية وطنية.

الياس شوفاني: لديّ تعليق على كلام فواز بالنسبة إلى الانتفاضة، وحتى بالنسبة إلى موضوع العمليات الاستشهادية. أنا أنظر إلى الانتفاضة على أنها تمرد شعبي تلقائي على واقع فاسد بهدف تغييره، وهي تبقى حالة ثورية غير مهيأة لتحقيق أهدافها إن لم تتحول إلى ثورة ذات برنامج سياسي محدد وشكل تنظيمي ملائم لتجسيد المضمون السياسي لهذه الانتفاضة، الناجم عن التفاعل بين هذه الكتلة البشرية والواقع المحيط بها. انتفاضة الأقصى هي الأشد زخماً في المواجهات المباشرة بين جماهير الشعب الفلسطيني والاستيطان اليهودي في فلسطين عبر القرن الماضي كله. ومع ذلك إذا أردنا أن نحاسبها بالنتائج المباشرة، نرى أنها لم تحقق نتائج بمستوى الجهد المبذول فيها والتضحيات التي قدمت في سياقها. يعود ذلك، في رأيي، إلى سبب رئيسي هو الخلل في إدارة الصراع، والمسؤولية تقع على القيادة التي قصرت في إدارة المعركة، وعلى الأجهزة التي أقامتها والتي ثبت عجزها عن أداء دورها. وأقول القيادة بصورة عامة، ولا أقصد رأس السلطة فقط، أي ياسر عرفات. لكن المسؤولية تقع في النهاية على الرأس. لقد كانت عناصر وحدة الموقف السياسي ووحدة الجهد النضالي متوفرة، لأن الانتفاضة قامت على أرضية احتلال وواقع شديد الوطأة، وكان من واجب القيادة أن تصوغ برنامجاً سياسياً مطابقاً للواقع وعقلانياً، وأن تحاول حشد القوى من حوله. غير أن ذلك لم يحدث. لماذا؟ لأن هذه القيادة، بانتهازيتها، حاولت أن توظف الانتفاضة في مشروعها التسويوي الذي لم تكن كل القوى المشاركة في الانتفاضة موافقة عليه، كما وظفت الانتفاضة الأولى في هذا المشروع. وما الذي جرى؟ لم تستطع توظيف الانتفاضة، وبالتالي لم تحقق أهدافها، لكنها ألحقت الضرر بالانتفاضة. ومن ناحية إدارة الصراع، منذ بداية أيام الانتفاضة سقطت حكومة إسرائيل برئاسة براك ووصلت إلى الحكم حكومة وحدة وطنية برئاسة شارون، فلماذا لم تقم في المقابل حكومة وحدة وطنية على الساحة الفلسطينية، ومن الذي حال دون قيام ذلك؟ هناك خلافات داخل إسرائيل تجاه الموقف من التسوية وأيضاً تجاه منظمة التحرير. لكن حكومة الوحدة الوطنية أوجدت مرجعية للقرار السياسي والصراعي التنفيذي، بينما الجانب الفلسطيني تعمقت الفرقة فيه لغياب مثل هذه المرجعية.

كيف نرى الانتفاضة؟ الانتفاضة استعصت على التطويع السياسي بالسحق العسكري؛ بمعنى أنها صمدت في وجه سياسة شارون ولا تزال صامدة، ولم تخضع، لكنها استعصت أيضاً على التوظيف في مشروع التسوية، وبالتالي تشكل عندنا جدل صراعي مثلث الجوانب: هناك من أراد توظيف الانتفاضة في مشروع التسوية، وهناك من أراد بشكل أو بآخر دحر الاحتلال من دون التسوية.

فواز طرابلسي: دحر الاحتلال من دون تسوية؟!

الياس شوفاني: من دون تسوية طبعاً.

فواز طرابلسي: هل هناك طرف، في رأيك، يريد دحر الاحتلال من دون تسوية، من

يمثله؟

الياس شوفاني: أولاً، أنا أراه كمفهوم نظري. ثم أنه أتاحت لي الفرصة للتحدث مع بعض رموز الانتفاضة الميدانيين، وعرفت منهم أنهم فهموا في ولاية براك لماذا طرح الانسحاب من جانب واحد، وكان تحليلهم أنه إذا جعلنا تكلفة الاحتلال أعلى من مردوده من دون أن يكون هناك مجال للتسوية، نُلغي الحل النهائي من الذهن، ونقول: حسناً، فليتم الانسحاب من جانب واحد، ونعتبر ذلك دحراً للاحتلال، لأن الجزء من الشعب الفلسطيني المقيم بالداخل غير مفوّض، وغير مؤهّل، ولا يحق له، أن يحل القضية الفلسطينية حلاً نهائياً بصرف النظر عن الأربعة ملايين فلسطيني في الخارج.

محمود سويد: لكن هل يستطيع هذا الجزء دحر الاحتلال؟

الياس شوفاني: كما تذكر، محمود، طُرحت أيام براك فكرة أنه إذا تمت التسوية تمت، وإذا لم تتم فالانسحاب من جانب واحد. سأعود إلى ذلك لاحقاً، لكن أود أن أكمل ما كنت بدأت فيه: لدينا في الداخل ثلاثة أطراف، والجدل مثلث الجوانب. الانتفاضة لم تسحق، وإسرائيل لم تهزم، وبالتالي كان المتضرر الأكبر الحلقة الأضعف، التي هي السلطة.

ملاحظة أخيرة أقولها بإيجاز. مهما يكن، لا يجوز إخضاع الانتفاضة لأحكام خلقية كما يجري حالياً، أنها بربرية وما شابه ذلك. هذا كلام غير مقبول. هذه انتفاضة شعب تلقائية يُحكم على تكتيكاتها، وهنا اتفق مع فواز، من زاوية تكلفتها ومردودها. كم تفيد أهدافنا، وكم تلحق الضرر بها. وبالنسبة إلى العمليات الاستشهادية، أنا لا أعتقد أن أحداً يعتقد، إلا إذا كان واهماً، أن من الممكن تحرير فلسطين بالعمليات الاستشهادية، لكنها مفيدة كعمليات رادعة، بمعنى: إذا ضربتم مدنيين نضرب مدنيين، عندكم سلاح تضربون به من ارتفاع ثلاثين ألف قدم، نحن نضرب من مسافة خمسة أقدام. هذا ما عندنا. أمّا إدانتها من ناحية المبدأ، فهذا خطأ. هناك قانون عام في عملية الصراع، وهو أنه عندما يلجأ أحد طرفي الصراع إلى استخدام القوة لا يترك مجالاً للآخر إلا اللجوء إليها. وعندما يصعد لا يترك مجالاً للطرف الآخر إلا أن يصعد، بحسب إمكاناته. هل تستطيع أن تصوغ هذا التكتيك بخطاب سياسي إعلامي مقنع يوجّه إلى جماهيرك وإلى الخارج؟ هذه مشكلة يمكن أن نرى التقصير فيها. يجب أن نرى الأمور في سياقها الصحيح.

أحمد خليفة: أرجو أن تنتقل إلى المحور الأخير في الندوة. من خلال تحليل وضع

الانتفاضة والأخطاء والتقصيرات، كيف يمكن الخروج من المأزق؟ جرى التطرق إلى ذلك في مواضع متعددة، لكن هناك حاجة إلى تفحص الموضوع بشكل أكثر شمولية وتكاملاً، وأرجو من الدكتور يوسف أن يبدأ الحديث.

الفرص أمام التوجه نحو الإصلاح تحسنت، لكن هناك معوقات كثيرة، وأنا متشكك في إمكان النجاح

يوسف صايغ: أود أن أتناول موضوع الإصلاح الذي يجري الحديث عنه داخلياً وخارجياً، وأن أستكشف إمكانات انطلاق مسار إصلاح بالمعنى غير الأمني، أي: إصلاح القانون، المساءلة، الشفافية، الحريات العامة، وباختصار: الحكم الصالح. وأبدأ بما يبدو أنه تحسن الفرص أمام التوجه صوب الحكم الصالح، وذلك للأسباب التالية: أولاً، إن الرئيس عرفات نفسه أخذ علماً بذلك، وصار مدركاً أن لا مفر من الإصلاح لأن هناك حاجة إليه، بينما تجاهل في الماضي كل المحاولات، وحتى الدراسة التي أعدتها مجموعة وكتبها يزيد صايغ والدكتور خليل الشقاقي أثارت غضبه وجرّت على المؤلفين شتائم منه. الآن لا يشكو، وهو يقول أنه يريد أن يجري إصلاحات جذرية. ثانياً، حدث تراكم للمطالبات بالإصلاح من جانب الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحتى الولايات المتحدة، كل منهم لأسبابه الخاصة، لكنهم جميعاً متفقون على أن الإصلاح، كما يفهمونه، وبغض النظر عن أهدافه، يجب أن يأخذ أشكالاً محددة، مثلاً: أن يكون هناك ديمقراطية حقيقية، أن يكون هناك سلطة للقانون، أن يسمح للمؤسسات بالعمل بحرية، أن يكون هناك مساءلة، أن يكون هناك ضبط للإنفاق، وما شابه ذلك. ويتحرك هذا التيار بالتعاون مع الإعلام الخارجي، والعربي أيضاً. أعني أن العرب أيضاً صاروا يتحدثون عن الإصلاح. ثالثاً، وهذا هو الأهم، النخب الفلسطينية الفعالة التي لم تتلوث بالفساد صارت تدرك، وتعبّر عن إدراكها، أن لا بد من الإصلاح. وأذكر، على سبيل المثال، علي الجرباوي ومصطفى البرغوثي ونبيل قسيس. وجميعهم، كما أعتقد، ملتزمون فكرة الإصلاح، ويريدون أن يروا إصلاحاً يضمن الإنفاق السليم، والقرارات السليمة، والتصرف في الأموال للأغراض المحددة لها، والمساءلة، والمحاسبة، واحترام القانون، وإعطاء المؤسسات فرصاً للعمل من دون تدخلات فاضحة في شؤونها كما كان يحدث في السابق. رابعاً: وجود ميل عند السيد عرفات إلى تعديل تركيبة السلطة، كما يتضح من الأسماء المتداولة حالياً، وإلى تقليص حجم الحكومة، وأخيراً، كون الجيل الذي تمتع بثمار الفساد شيع إلى حد ما، إذ جمّع ملايين وعمر قصوراً، وبالتالي صار هناك أمل بأن يبتعد عن السلطة ولا يسعى إليها مجدداً.

هذا المناخ الذي أتحدث عنه، إذا استمر، سينعش الأمل بأن يكون هناك احترام أكثر

للأصول، ووعي سليم للحكم الصالح. ويمكن أن نتوقع، في حال تحقق التقدم صوب الإصلاح بشكل سليم، أولاً، تحسن صورة السلطة وأوضاع المجتمع، وارتفاع صدقية الحكم، الأمر الذي ييسر تدفق المساعدات الخارجية والدعم الدبلوماسي. ثانياً، تحسن المساعي العربية الإعلامية لنصرة فلسطين في الخارج، وقد تعطي العملية الإصلاحية أفكاراً للمجتمعات العربية كي تقوي نفسها وتجري هي أيضاً عملية للإصلاح. ثالثاً، إلى حد ما قد يتم التأثير في أنماط الحكم والسلطة في البلاد العربية. رابعاً، دعم قضية فلسطين دولياً بقوة وفاعلية أكبر.

تحدثنا عن الإمكانيات، والآن ما هي المعوقات؟ هناك ثلاثة معوقات يجب أن نبقىها في الذهن: الأول، لا أتوقع أن يحل روح القدس على عرفات ويقبل بالإصلاح بنية سليمة. سيشعر بأنه يخسر كثيراً من خيوط القوة والسلطة التي كانت بين يديه، وبالتالي من الممكن أن يعطل العملية، أو يلتف عليها. وحتى لو قبل بها في البداية قد يجد صيغاً للتوصل منها بالتدريج عندما يطمئن إلى وضعه. ثانياً، ضعف الدعم الخارجي مالياً وسياسياً ودبلوماسياً. الجميع الآن يتحدثون عن تمويل وإعمار وإعادة بناء البنية التحتية، إلخ. لكن ليس هناك ما يضمن قدوم المساعدات. ثالثاً، وهذا هو الأهم، ستشعر إسرائيل بأن الأمور تفلت من يدها وترجع إلى صيغ أخرى هي الصيغ نفسها من البطش والتدمير وتعطيل المسار صوب التسوية كلياً. شخصياً، أنا ميال إلى التشكيك.

أحمد خليفة: يعطيك العافية، الياس متشائم وأنت متشكك. دعونا نستكمل الحديث عن المحور الأخير.

الياس شوفاني: عن الإصلاح؟

أحمد خليفة: لا الإصلاح فقط. السؤال هو عن كيفية الخروج من الأزمة. جرى ذكر كثير من العناصر، لكن نريد أن نعرف باختصار كيف يرى كل واحد الحل لئلا نترك الأمر للاستنتاجات فقط.

محمود سويد: لدي، في الحقيقة، ثلاث مسائل، أود أن أصوغها بشكل أسئلة. المسألة الأولى تتعلق بموضوع استخدام السلاح. عندما ترى أن سلاحك يتحول ضد مصالحك، هل تستمر في استخدامه؟ وأعني بالتحديد العمليات الاستشهادية. هل تستمر في استخدامها، أم تعيد النظر، وما البديل؟ المسألة الثانية: في صراعنا مع إسرائيل، هل نسعى لشق المجتمع الإسرائيلي، أم نريده أن يبقى موحداً ضدنا؟ هل هذه المسألة لا تعنيننا، ونحن ماضون نحو أهدافنا، ولا علاقة لنا بهذا المجتمع لأنه من أوله إلى آخره عدو، واستراتيجيتنا قائمة على محاربتة؟ هل إحدى الوسائل الأساسية لأهدافنا هي شق هذا المجتمع، أم أن ذلك لا يعني شيئاً؟ هناك جزء من حركة المقاومة الفلسطينية، حماس والجهاد واتجاه التيار الإسلامي بكامله، لا يعنيه بشيء موضوع

شق المجتمع الإسرائيلي، وكل طفل عندما يولد أو عمره بضعة أشهر هو عدو، وهو عرضة لسلاحنا. المسألة الثالثة: إذا كانت التسوية المرحلية التي طرحت على أساس أوسلو - إقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة وغزة وعاصمتها القدس - تعني بداية هزيمة المشروع الصهيوني، وهي كذلك، لأنك إذا أرجعت إسرائيل إلى حدود 1967 فمعنى ذلك أنك دحرجت المشروع الصهيوني بكامله إلى الوراء، إلى الانهيار، هل هذا الأمر ممكن؟ هل هذا هدف ينبغي للحركة الوطنية الفلسطينية أن تعمل من أجله، أو أن تقول أنها غير معنية؟ ويدخل في هذا أيضاً موضوع دحر الاحتلال. ماذا يعني دحر الاحتلال؟ يعني إخراج إسرائيل، بدولة أو بلا دولة، من دون مكاسب من الضفة وغزة. هل هذا ممكن؟ أليس هذا أيضاً هزيمة للمشروع الصهيوني؟ هل يمكن للشعب الفلسطيني، أو لحركة المقاومة أن تخرج إسرائيل من الضفة وغزة، وتدحر المشروع الصهيوني من دون أن تقدم لإسرائيل أي شيء، لا هي ولا العرب؟ إذا لم تكن إقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة وعاصمتها القدس - أي 1967، أي 242 - هي الهدف، أو إذا كان هذا الهدف غير ممكن التحقيق، ما هو البديل من ذلك؟ ما هو البديل من المواجهة؟

مصطفى الحسيني: سأبدأ من الأسئلة الثلاثة، لكن سأقدم السؤال الثاني على السؤالين الآخرين، وهو السؤال الخاص بالمجتمع الإسرائيلي. هل من مصلحتنا شقه، أم أن هذا لا يعنيننا؟ هناك مسألة أساسية فيما يتعلق بالنظر إلى إسرائيل عندنا. الفكرة التي تفضل بها الدكتور شوفاني، أن إسرائيل تكنة استيطانية مرتبطة بالاستعمار صحيحة، لكن في حدود أن هذا ينطبق على الدولة الإسرائيلية. مؤسسة الدولة هي المرتبطة بالإمبريالية ومشاريعها، وتبحث دائماً عن مكان في النظام الدولي وتضع نفسها في خدمة القوي فيه. لكن هل المجتمع الإسرائيلي ضالع بوعي في ذلك؟ وهل المؤسسة تحشد الناس وتعبئهم لخدمة الأميركيين؟ في مسألة المجتمع الإسرائيلي يجب أن نفصل باستمرار بين مؤسسة الدولة الإسرائيلية التي تتدخل في كل هذه الترتيبات الخارجية وبين الناس الموجودين هناك. وقد لاحظنا، في مراحل كثيرة من التاريخ المعاصر للصراع، أن الناس الموجودين هناك كانوا منقسمين. غولدا مئير احتاجت عندما طرحت فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية إلى حملة داخلية رهيبه كي تبعد الناس عن التفاؤل بها، ودخلت في معركة على مستوى المنظمة الصهيونية العالمية ضد ناحوم غولدمان الذي كان مؤيداً للفكرة. فكرة معاملة إسرائيل ككل متناسق ومتواطئ ومتآمر، هي أحد أسباب هزائمنا في الصراع، وبالتالي أي استراتيجية عربية أو فلسطينية تجاه إسرائيل من مصلحتها استهداف شق المجتمع الإسرائيلي وإحداث انقسام فيه، وشق اليهودية العالمية، والمنظمة الصهيونية العالمية، لا توحيدها. وكلما رفعنا وتيرة العداء لكل وحدنا الكل، وكلما طرحنا ما يطمئن

الأغلبية إلى مصيرها أحدثنا انشقاقاً بينها وبين قيادتها. لماذا يكرر شارون في خطابه أن عرفات فاسد؟ كي يشق جبهة عرفات، كي يفصل عرفات عن شعبه، الذي هو منفصل عنه أصلاً ولا ينقصه شارون ليفصله.

ويدخل في هذا النطاق مسألة السلاح. أمامنا مثل تاريخي حديث هو المؤتمر الوطني الأفريقي. في كل برنامج، في كل مرحلة من مراحل نضال المؤتمر الوطني الأفريقي، كان موضع العمل المسلح هو رقم 10 في أدوات الصراع. لماذا؟ لأنه كان يعرف أن عليه أن يتعايش مع الأقلية البيضاء. من يريد أن يتعايش مع أحد لا يعيشه تحت التهديد باستمرار. التهديد وسيلة لهدف له دور محدود، لكن فسح المجال لإمكانات التعايش هو الأساس. وأعتقد أن أكثر الحالات شبيهاً بحالة جنوب أفريقيا هي الحالة الفلسطينية. هناك اختلافات في التفاصيل، لكن الحالتين متشابهتان. قد نجد في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بعض ملامح الحرب الأهلية، لماذا؟ لأن الصراع في الحقيقة هو بشأن هوية الوطن، وبشأن نظام الدولة. الفلسطيني ضد ماذا؟ ضد الدولة اليهودية. الواقع السكاني أصبح واقعاً، اليهود لن يرحلوا، والمهم ألا يجيء آخرون. لكن الموجودين هنا لن يرحلوا، وبالتالي يجب أن نتعامل معهم على أساس أننا سنتعايش معهم. ومن هنا فإن على استخدام السلاح أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار.

النقطة الثالثة: هل التسوية هي بداية نحو هزيمة المشروع الصهيوني؟ أي أن دفعه إلى الوراء هو بداية. يجب ألا نضع منطق التسوية في مقابل منطق التحرير. من يستطيع أن يفعل ذلك هو من عنده قوة كلية. من عنده مثل هذه القوة هو فقط يستطيع أن يقول: أنا لا أقبل إلا التحرير دفعة واحدة. وبالتأكيد كلما دفعت إسرائيل خطوة إلى الوراء أنت الرابع، لا هي.

أريد أن أخرج من نطاق هذه الأسئلة الثلاثة لأقول إننا في معالجتنا للصراع ضد الحركة الصهيونية وقعنا في ثلاثة أخطاء أساسية: الأول، غلبنا العنصر الخارجي على العنصر المحلي، واعتبرنا أن القوى الدولية كلها محتشدة وراء الحركة الصهيونية، وهذا لم يكن صحيحاً إلا في المراحل الأخيرة. الخطأ الثاني، أننا باستمرار غاطسون في التاريخ، ونقول إن الحركة الصهيونية منذ عقد المؤتمر الصهيوني الأول كان مكتوباً لها النصر. وهذا أيضاً غير صحيح؛ لم يكن مكتوباً لها النصر، ولا كانت قوية بين اليهود، ولم تقو بينهم إلا بعد هتلر. الخطأ الثالث، أننا باستمرار تعاملنا مع الأمر كأننا ضحايا مؤامرة دولية لا حول لنا ولا قوة تجاهها، ولم نتوقف كفاية أمام أسباب هزائمتنا المتتالية. عندما هزمنا في حرب 1948 كان علينا أن نقف أمام السؤال: لماذا هزمنا؟ هزمنا لأننا كنا متخلفين، لأن مستوى تدريبنا كان ضعيفاً، لأن معرفتنا بالعالم كانت قليلة، لأن علاقتنا بالعالم كانت علاقات عشوائية. وبدلاً من أن نركز على الإجابة عن ذلك السؤال رحنا نقول إننا سنستعد للحرب ونسترجع فلسطين. لكن

لم نستعد لها قط، وحتى الآن نحن غير مستعدين.

المطلب الشعبي الفلسطيني الآن يجب أن يكون لا انتخابات بوجود الجيش الإسرائيلي، ولا أفهم كيف يساعد الإصلاح في دحر الاحتلال

فواز طرابلسي: أنا، مع موافقتي على قسم كبير مما قيل، أريد أن أضيف ما أسميه عقدة "الآن الآن وليس غداً"، وهي فكرة غياب الزمن في معالجة موضوع فلسطين والنزاع العربي - الفلسطيني: إما حل يلبي أمانينا الآن، وإما لا شيء. وهذا هو الوجه الآخر لمرض تتراوح أعراضه بين الاستصغار الصبباني لقدرات إسرائيل وبين التعظيم المؤامراتي لها بحيث تصير قدرة بلا حدود. مثلاً، بعد حرب 1967، طُرح تحد علينا - ورأيي أن عبد الناصر هو الذي طرحه - خلاصته أن من يخسر قسماً من أراضيه يحاول أن يسترجع أولاً هذا القسم. جاوب قسم كبير منا: لا نقبل إلا كل فلسطين. ووراء ذلك هو التصور أننا كلما هُزمتنا ازدادت فرص الانتصار الكامل. بعد حرب 1967 كان منطقياً أن يقال إننا نحتاج إلى جهود استثنائية على الأقل لنرجع إلى ما قبل 1967. إنما تولد تيار، كنت أنا وقسم من الموجودين ضمنه، وهو مستمر الآن إلى حد بعيد، فحواه أنه كلما ازدادت الانتكاسات تشبثنا بعدم قبول غير الحل الكامل رداً عليها.

هذا في المقدمات، وانتقل الآن إلى الحل. أريد أن أشدد بدايةً على أننا نظلم الشعب الفلسطيني في أكثر من موضع. نحن نتحدث عن الجزء من الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة وكأنه دولة متكاملة، ونطلب منه أن يطبق آخر مبتكرات الحكم النظيف والصالح. وهذا يثير موضوع علاقة الوطني بالديمقراطي. هناك احتلال، وهناك محاولة لإصلاح بقايا سلطة لا أحد يعرف ما هي في ظل هذا الاحتلال. عرض على عرفات أن يبدل نفسه أول مرة في أوصلو وفعل، قيل له: أنت لست رئيس منظمة تحرير، أنت مختار غزة وأريحا، وإذا أحسنت التصرف تصبح رئيس سلطة، وقال لهم نعم. والآن يُعرض عليه: تخرج من الأسر وتبدل نفسك. أنت ياسر عرفات عصر العولمة وما بعد 11 أيلول/سبتمبر والحكم الصالح. هناك ثلاثة أنظمة عربية تحتاج إلى إصلاحات جذرية عميقة مكلفة إصلاح النظام الفلسطيني، وتضغط من أجل إصلاح عناصر سلطة جرى تدمير معظمها من قبل الجيش الإسرائيلي في الاجتياح الأخير. طبعاً هذه هي الواجهة. أما الأهداف الحقيقية فهي معروفة. المطلب الشعبي الفلسطيني يجب أن يكون: لا انتخابات في ظل الاحتلال، وتحويل الديمقراطية إلى سلاح من أجل المسألة الوطنية. انتخابات في ظل وجود الجيش الإسرائيلي؟! كيف؟ هذا ما لا أفهمه. وبالمجرد، كل هذا الإصلاح العظيم لو طبق، كيف يساعد في دحر الاحتلال؟ هنا نرجع إلى الفارق بين الألاعيب السياسية والسياسة. هنا المشكل، وهنا

يكمن الحل.

الملاحظة الثانية التي أود أن أביدها هي ما يلي: الموضوع الفلسطيني جزء من الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو ما يفسر أهمية دور الأنظمة العربية. الأزمة ليست أزمة الانفراد الفلسطيني فقط. الأزمة هي أزمة ومأزق الحل الثنائية، وهذا يشمل سورية. والخياران المتاحان حالياً هما: إما أن تنفذ جماعة الحل الثنائية تسوية على حساب حقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه، وإما يجري النضال من أجل تسوية من نوع آخر لمصلحة الحقوق المرحلية للشعب الفلسطيني مع تحسين شروط الصراع العربي - الإسرائيلي. وسؤال محمود في محله: إذا كان الشرط الفلسطيني لا يكفي تحقيق حتى الهدف المرحلي، فما هو الدور العربي؟ إذا كان الرد على حرب شارون هو السلام الذي طرحه الأمير عبد الله، فمعنى ذلك أن هناك حلاً ينقذ مطلب المرحلة الوطني القومي بواسطة استجماع عناصر القوة العربية. وعناصر القوة العربية هي القول للعالم كله، بما في ذلك أميركا، إن كل مصالحنا وعلاقاتنا ومصيرنا في كفة، وهذه التسوية في كفة. وهذا معناه الأرصدة، ومعناه النفط، ومعناه موقف من الولايات المتحدة يقول: إما هذه التسوية وإما تكون العناصر الأساسية للعلاقة العربية - الأميركية موضوع بحث. سيقال لي إن الأميركيين لن يقبلوا، فليكن. وسيقال لي إن هذه الأنظمة لا تستطيع أن تقوم بذلك، والرد الممكن على هذا هو أن وظيفة المهتمين بهذا الشأن، القوى الفاعلة في هذه الأمة، الضغط عليها. ما يطرحه الأميركيون والإسرائيليون لإنقاذ كامب ديفيد ووادي عربة وإدخال سورية في التسوية هو التضحية بالتسوية الفلسطينية، وأقصد بها الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني في دولة ذات عناصر سيادة معقولة، تمحو آثار هزيمة 1967. محمود يقول إن مثل هذه التسوية بداية هزيمة للمشروع الصهيوني، ورأيي أنها ستكون انتكاسة للمشروع الصهيوني. هذا المشروع يمكن تعريضه لانتكاسات، وتراكم الانتكاسات يولد هزيمة.

أضيف، في الختام، تعليقاً على الموضوع الذي أثاره مصطفى، وهو موضوع أعتقد أنه جرى طرحه في فترة أوسلو، وجرى التراجع عنه الآن. ثمة أقلية فرضت نفسها على هذه المنطقة ونجحت، في محطة أساسية، في أن تأخذ جزءاً من فلسطين، وفي محطة ثانية في أن تكمل سيطرتها على البلد بكامله. وحتى الآن لا يوجد رد واضح لدينا على كيفية وجوب تعامل الأمة العربية مع هذا الأمر، والدليل هو الفكرة التي يسميها الياس "الثكنة الاستيطانية".

أريد أن أتفحص هذه الفكرة من خلال طرح عدد من الأسئلة، وإبداء بعض الملاحظات. هل فكافة هذه الثكنة بواسطة السلام غير ممكنة؟ وهل الصراع مع إسرائيل هو: "إما الحرب وإما لا شيء"، على طريقة العشيرة: "يا بتقتلو، يا بتقولوا ولد عمي؟" وهل الحل يعني اختفاء عناصر الصراع، أو اختفاء العناصر العسكرية للصراع؟

وما هي رؤيتنا لمصير الملايين الأربعة اليهود الذين يعيشون في هذه الثكنة؟ وهل عندنا لهم حل غير المضمّر الذي هو زوال دولة إسرائيل، والذي نخجل من إعلانه، لأن من النفاق القول إننا قابلون بالحل، بالدولة الفلسطينية المقترحة، والمضمّر هو أننا كلنا لا نريد بقاء إسرائيل. لكن ماذا عندنا لهم؟ دولة ثنائية القومية في كل فلسطين؟ حسناً، لماذا لا نعود فنقيم الحوار بشأنها؟ إذا قلت دولة ديمقراطية علمانية، سيقولون لك: إذا كان لبنان سيصير بعد قليل إسلامياً، تريد أن تقيم دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين؟ ما هو جوابك؟ ما هو جوابنا؟ يجب أن يكون عندنا جواب، لأن ما قاله مصطفى صحيح جداً. الثكنة فيها مدنيون، وهي ليست خائفة، لكن المدنيين خائفون. وحتى لا يفهم كلامي خطأً أشدد على أن الثكنة هي الطرف الأقوى عسكرياً، وهي الطاغية علينا عسكرياً، وهي التي تخيفنا بقوتها العسكرية ولسنا نحن الذين نخيفها، ولكننا نخيفها بالآتي: نحن الخطر الديموغرافي، نحن الأكثرية الساحقة في المنطقة وهي أقلية ضئيلة، والأكثرية تخيف بحد ذاتها، شئنا أم أبينا. وحركة التحرر العربي مطالبة بأن تقدم أفقاً حيا لهم، وتقول: لكم مكان، لكن بشروط. ما هي هذه الشروط؟ وأختم بالقول إنه في غياب حل مرحلي، وفي غياب رؤية لمستقبل اليهود مع العرب، ما أخشاه هو فقدان الحل المرحلي وإجبار العرب على القبول بإسرائيل وفق شروطها.

**لا نحن مهَيِّؤون للتسوية التي تريدها إسرائيل،
ولا هي مهَيِّأة للتسوية التي يطرحها العرب، والبديل من
التفاوض هو إدامة الاشتباك**

الياس شوفاني: طبيعي أن يكون لي موقف مختلف مع الإخوان، لأن رؤيتي لإسرائيل مختلفة جذرياً. فأنا لا أرى فيها دولة يهودية ديمقراطية وإنما، كما ذكرت، دولة ثكنة استيطانية، ومركزاً إقليمياً مضاداً لحركة الشعوب العربية، وبالتالي تحتاج إلى منهج خاص في الفهم والتحليل، ولا ينطبق عليها ما ينطبق على أي كيان استيطاني آخر، مثل جنوب أفريقيا التي تحدثم عنها، أو الدولة القومية العادية. ما هو البديل الآن؟ لا نحن مهَيِّؤون للتسوية التي تريدها إسرائيل، ولا إسرائيل مهَيِّأة للتسوية التي يطرحها العرب. وأنا أصلاً ضد هذه التسوية لأنني أعتبرها خرقاً للأمن القومي العربي. وبالتالي فإن البديل، من منظور رؤيتي لعدد من القضايا، هو استمرار الاشتباك. لماذا نبحث عن حل؟ لماذا أصبحت بنيتنا الفكرية التحتية تسوية؟ يمكن أن يكون لنا بنية فكرية أخرى.

بالنسبة إلى الأسئلة التي طرحها محمود، أجب بسرعة كما يلي: مسألة استخدام السلاح، أو عدم استخدامه، ليست مطلقة. يجب عقلنة هذا الموضوع. استخدام السلاح، أي سلاح، تكتيك يجب النظر إليه في ضوء ما يخدمه في اللحظة المعينة، أي مردوده.

لكن عندما يعمد عدوك إلى استخدام القوة لا يترك لك مجالاً إلا اللجوء إليها. هل نسعى لشق المجتمع الإسرائيلي؟ نعم. لكن هناك إمكانيات للشق: إما أن تشقه من خلال أزمته تحت خيار أهون الشرين، وإما أن تشقه من خلال مأزقك عبر تقديم أولى الحُسنين له. والشرح يمكن أن يكون بطريقتين مختلفتين. هل دحر الاحتلال ممكن؟ في اعتقادي: نعم، يمكن دحر الاحتلال. وقد طرح الانسحاب من جانب واحد من الضفة الغربية في إسرائيل أكثر من مرة، وما زال مطروحاً الآن، وسيطرح بعد يومين أو ثلاثة في مؤتمر حزب العمل، ويقود هذا الطرح حاييم رامون، الذي سيرشح نفسه لرئاسة الحزب بدلاً من بن إيعيزر. المسألة هي تكلفة الاحتلال ومردوده. إذا جعلت التكلفة أعلى من المردود فالأمر، في اعتقادي، ممكن. جرى الحديث هنا عن المرحلية. كل صراع يمكن أن يمرح، لكن يجب أن يمرح بناء على طبيعته، لا بناء على رغبة أحد طرفيه. ومهما يكن الأمر، فلا يجوز أن تكون مرحلتك خاضعة لمرحلة العدو. إذا عدنا إلى المرحليات التي طرحت على الساحة الفلسطينية في قضيتنا، نرى أنها كانت استجابة لمرحليات العدو في بلورة مشروعه وتكريسه. كل المشاريع المرحلية التي طرحناها كانت استجابة لمرحلية الطرف الآخر. مسألة مرحلة الصراع هي جزء أساسي من صوغ استراتيجيا الصراع، ومن لا يفعل ذلك لا يستطيع فعلاً أن يدير الصراع. لكن هذا يجب أن يتم من خلال فهم أساسيات الصراع.

بالنسبة إلى النقاط التي طرحها الدكتور يوسف، أنا أقول إن الإصلاح غير ممكن في ظل القيادة الراهنة، والبحث فيه تحت هذا السقف جهد عبثي لاستنزاف الطاقات والإمكانات وهدر الوقت. هناك الآن إجماع تقريباً، فيما خلا المرتبطين بالسلطة، على المطالبة بالإصلاح، سواء من داخل الساحة الفلسطينية أو من خارجها. واللافت للنظر أن الإصلاح يطالب به أيضاً حلفاء السلطة الذين كانت مرتكزة عليهم. المطالبات بالإصلاح تأتي من مواقع متعددة، وبالتالي تهدف إلى مسائل متباينة. فما تطلبه الساحة الفلسطينية من إصلاح ليس هو ما تطلبه إسرائيل، أو ما تطلبه أميركا، في هذه المرحلة. لكن القاسم المشترك لجميع الأطراف هو تقويمهم أن القيادة قصرت في أداء مهماتها، سواء على جانب جبهة الأصدقاء أو على جانب جبهة الأعداء، كل بحسب فهمه لجوهر هذه المهمات. وإزاء التباين القطبي بين منطلقات الأطراف المطالبة بالإصلاح، وبين أهداف هذه الأطراف من الإصلاح، تجد القيادة الفلسطينية الراهنة نفسها في مأزق حرج جداً، لأن انحيازها إلى أحد الجانبين سيضعها في تناقض جذري مع الجانب الآخر. وعلى خلفية الأحداث الأليمة الأخيرة ليس هناك مكان للحلول الوسط بالنسبة إلى هذه القيادة. وهذا يعني أن القيادة الراهنة استنفدت دورها، ووصلت إلى طريق مسدود في نهجها المعهود والمعروف. هذه القيادة هي المسؤولة عما آلت إليه أوضاع الساحة الفلسطينية، وهي غير مؤهلة للقيام بعملية الإصلاح

المطلوبة، سواء وفق ما يريده الطرف الفلسطيني أو وفق ما يريده الطرف الآخر. ويبقى السؤال المركزي: في ظل المعطيات القائمة، كيف يمكن الخروج من هذا المأزق بأقل الخسائر؟ بدايةً، أعتقد أن على هذه القيادة الاستقالة، أو أن تُقال، لأنها فقدت شرعيتها، وبالتالي عليها أن تتوقف عن التحدث أو التصرف كأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وهذا يعني الانكفاء عن التفاوض بشأن التسوية، والامتناع من اتخاذ أية قرارات في هذا المجال، وخصوصاً أنها واقعة في الأسر الإسرائيلي، الأمر الذي لا يجيز لها شرعية حرية التصرف وكأنها تمثل الشعب. أي اتفاقات توقعها لن تكون لها أي شرعية. وأرى أن من الضروري والملح لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، الفصل بين السلطة في الداخل وبين منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج. هذا الفصل يجب أن يبدأ حالاً. لقد ألغت إسرائيل اتفاق أوسلو، وأنا مقتنع بأنها ألغته، وعلى منظمة التحرير الآن إعلان البراءة منه. تتولى المنظمة في الخارج تمثيل الشعب الفلسطيني إقليمياً ودولياً، الأمر الذي يتطلب منها أن تعيد إحياء مؤسساتها، وتتشكل قيادة في الداخل تتولى مهمات إدارة شؤون الناس تحت الاحتلال المباشر أو غير المباشر. لكن لا يجوز لقيادة الداخل التعامل مع الحل النهائي للقضية الفلسطينية، أولاً لأنها لا تمثل جماهير الشعب الفلسطيني في الخارج، وثانياً لأن القضية الفلسطينية - كما ذكرت في البداية - هي قضية عربية ولا يحق لنا كفلسطينيين أن نتصرف فيها كأنها قضية جغرافية فلسطينية أو ديموغرافية فلسطينية، وذلك بصرف النظر عن موقف الأنظمة العربية الراهنة. ونحن لا يجوز لنا أن نقلدها، وإلا لماذا قمنا بثورة؟ كما أعتقد أن من الضروري الآن صوغ ميثاق وطني جديد، يتيح ديمقراطية التصرف للتجمعات السكانية الفلسطينية بحسب المواقع الموجودة فيها، لأن الشعب الفلسطيني في شتاته لا يستطيع فعلاً أن يتصرف بشكل متمثل، لكن يجب أن يحتوي على أساسيات ملزمة لأي جزء من الشعب الفلسطيني. وهذه لا يجوز أن تقوم على أرضية التسوية، وعلى أرضية إنهاء القضية. وهذا يعني إدامة الاشتباك بالأشكال المتاحة والعقلانية والممكنة مع هذا الكيان الصهيوني. أنا لا أرى في الأفق إمكاناً للحل. الأطراف المستعدة لذلك غير مهياة ولا تمتلك التفويض، لا في الجانب الإسرائيلي ولا في الجانب الفلسطيني. إذاً يجب إلغاء مسألة التسوية النهائية من ذهن، وإزالة فكرة أننا نريد دولة وحدوداً نهائية وما شابه، ونرى كيف تتطور الأمور في المستقبل.

التفاوض اشتباك. خلق جبهات مع أطراف في المجتمع الإسرائيلي اشتباك. لماذا الاشتباك الوحيد المقبول هو العمليات الانتحارية؟

مصطفى الحسيني: ملخص ما يقوله الدكتور شوفاني أن القضية الفلسطينية قضية خاسرة إلى الأبد، التسوية مرفوضة والتحرير مستحيل، هذا ملخص ما يقوله.

إنّ، لماذا نحن شاغلون أنفسنا بالقضية الفلسطينية؟ التحرير مستحيل لأن كل القوى الفاعلة في العالم مع بقاء إسرائيل. النظام الدولي كله مع بقاء إسرائيل، وحتى الدول العربية مع بقاء إسرائيل. هذا النمط من التفكير هو الذي جعلنا نخسر بشكل مطرد منذ سنة 1948 حتى الآن. هذا هو نمط تفكير ما سُمّي بالقوى القومية، من ناصريين وبعثيين وقوميين عرب، التي جعلت العمل مستحيلاً. الدكتور شوفاني يشدد، في حديثه عن التعامل مع الصراع، على الاشتباك. التفاوض نوع من الاشتباك، أليس كذلك؟ التأثير في المجتمع الإسرائيلي اشتباك. خلق جبهات مع أطراف في المجتمع الإسرائيلي اشتباك. لماذا هذه اشتباكات مرفوضة، والاشتباك الوحيد المقبول هو العمليات الانتحارية، والدوريات التي كانت تدخل من الخارج ولا تحدث تأثيراً؟

الياس شوفاني: قلت: الاشتباك بكل الوسائل المتاحة والعقلانية، ولم أقل الاشتباك فقط بالسلاح.

مصطفى الحسيني: الاشتباك بكل الوسائل المتاحة والعقلانية يتضمن ألا أقول إن التسوية مرفوضة، لأن التسوية نوع من الاشتباك، شكل متقدم من أشكال الاشتباك. أنا أتقدم قليلاً وهو يتراجع قليلاً، هذه هي التسوية. إذا كنا نريد أن نفتش عن حل يجب أن نضع كل هذا النمط من التفكير خارج الموضوع.

أحمد خليفة: أرجو السماح لي بالتدخل قليلاً في النقاش. ما يقترحه الياس بشأن التعامل مع الوضع الراهن هو أن تستقيل القيادة الفلسطينية، وأن يتم التخلي عن المطالبة بدولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وأن تتشكل فيهما قيادة تتولى مهمات إدارة الشؤون المعيشية. هذا وضع تتمناه إسرائيل. عندئذ ستنسحب من المدن والقرى التي يعيش فيها الفلسطينيون، وستكون مسرورة جداً إذا تولوا هم أنفسهم إدارة شؤونهم الحياتية وكفوا عن المطالبة بالاستقلال وبدولة، وتركوها تواصل الاستيطان وتعزز سيطرتها على بقية أراضي الضفة. وبالنسبة إلى منظمة التحرير وإعادة بنائها، هذا يجب أن يحدث، لكن يجب أيضاً أن نعي أنها ستكون خاضعة لكل العوامل التي جعلتها تقع في الماضي في مطبات لا حصر لها، وعلى نحو أسوأ، وأنها ستواجه عقبات كثيرة، وسيطلب إصلاح أمورها وقتاً طويلاً جداً. الجزء الأساسي والحيوي والفعال حالياً من الشعب الفلسطيني هو الناس الموجودون في الضفة والقطاع، وهم الذين يعانون وطأة الاحتلال وسلب أراضيهم ومصادر رزقهم، ولا يجوز أن يقتصر دورهم، حتى يأتي الفرج، على تدبير أمورهم المعيشية. الأجزاء الأخرى من الشعب الفلسطيني في الشتات، الفلسطينيون في مختلف الدول وفي مخيمات اللاجئين في الشتات، يساهمون في النضال، لكن فعاليتهم محدودة، ونحن نعرف أوضاعهم والظروف التي تعوق عملهم.

فواز طرابلسي: الحقيقة، كي لا نظم ما قاله الياس، هي أن مسألة النضال

المرحلي تثير إشكالاً كبيراً. إعلان الجزائر [إعلان الاستقلال في سنة 1988]، الذي اختزل الشعب الفلسطيني بالضفة وغزة، ولد إشكالاً بشأن المكونات الثلاثة للشعب الفلسطيني، ورأيي هو أن الياس يمثل أحد المكونات: فلسطيني الخارج. أنت تحدثت عن فلسطيني الداخل. والمكون الثالث، الذي هو فلسطينيو أراضي 48، لم يتحدث عنه أحد. ومن المهم جداً أن تستعاد منظمة التحرير بصفتها موحدة لجميع مكونات الشعب الفلسطيني، كي لا يصير الهدف المرحلي - الذي يمس ثلث الشعب الفلسطيني - هو كل شيء، وتصير وظيفة الشعب الفلسطيني بعناصره الباقية أن يؤيد حلاً لا دخل له فيه. وهنا، بالمناسبة، أريد أن أقول إنني أعارض استخدام كلمة "التسوية" لأن ما نقترحه هو نضال من أجل حل مرحلي، لا تسوية.

لكن أنا أستغرب ما يقوله الياس، وهو أن عرفات يجب أن يستقيل، في الوقت الذي كان يود شارون أن يقتله ويقول الآن إنه يجب أن يُقال، وفي الوقت الذي يعمل الأميركيون على تهميشه واستبداله بناس أقل صلة بالماضي وبالتراث التحرري للشعب الفلسطيني. بعدما أبيت أجيال من القادة الفلسطينيين، ومن الكوادر، من سيأتي؟ ناس لا علاقة لهم بحركة التحرر الفلسطينية. كيف؟ تريده أن يستقيل لمصلحة من؟ الياس، ألا ترى رأيك غريباً في أنه لا يوجد حل، ومع ذلك تقول إنه يوجد إصلاح داخلي يقوم على استقالة ياسر عرفات؟ ألا يوجد إشكال اسمه الجيش الإسرائيلي في الضفة؟ وهل يجب ألا يكون المطلب الرئيسي الآن خروجه؟ إسمحو لي بأن أتكلم بفجاجة. هناك منطقة دخلها الجيش الإسرائيلي، وفجأة ظهر أن فيها إدارة فاسدة، وأن هذه الإدارة لا تمثل الشعب. ما العلاقة بين الأمرين؟ بوش يقول إن عرفات خذل شعبه لأنه لم يجلب له دولة، حسناً، أعطيه دولة، أو خذل الإسرائيليين لأنه لم يجلب لهم الأمن. لدينا سلطة جرى تدميرها بالدبابات الإسرائيلية، والآن يريدون أن يقنعونا بأن المشكلة هي عدم المساءلة وغياب الحكم الصالح. إسمح لي دكتور يوسف: من هي القوى الحية في المجتمع الفلسطيني المستبعدة عن السلطة والتي إذا انضمت الآن ستجري التغيير الجذري لمصلحة الديمقراطية؟ أنا لا أعرفها. مصطفى البرغوثي ونبيل قسيس "على راسي"، لكن هذا الآن اسمه إضعاف السلطة، تغليب منطلق السلطة على منطلق حركة التحرر. نحن، كالعادة، "يضحك علينا الخواجات" وننشغل بموضوع الديمقراطية والحكم الصالح، وهم يرسلون تينيت ليستلم الأجهزة الأمنية ويحول هذه السلطة إلى سلطة قمع للشعب الفلسطيني وينهي الانتفاضة.

يوسف صايغ: هل هذا هو فهمك للإصلاح الذي نتكلم عنه؟!

فواز طرابلسي: أعرف عما تتكلمون، لكن هل الآن هو وقت المطالبة باستقالة

عرفات، بينما لم يمض على خروجه من الحصار سوى فترة وجيزة؟

أحمد خليفة: في اعتراضك على الاستقالة ذهبت بعيداً وصرت تريد الاعتراض على

الإصلاح، وكأن الإصلاح الوحيد الممكن هو الإصلاح المطلوب أميركياً. هناك إصلاح تطالب به القوى الحية في الشعب الفلسطيني منذ فترة طويلة.

فواز طرابلسي: خرجنا من معركة اسمها جنين حدثت فيها مجزرة. هل تريد أن تقنعني بأن أكثرية الشعب تنبعت لضرورة الإصلاح بعد المجزرة؟

أحمد خليفة: لا، لم تتنبه لضرورته بعد المجزرة. قبل الانتفاضة، وخلالها، كانت تطالب بالإصلاح، والآن ازدادت حدة المطالبة. وإذا لم يتم إصلاح الوضع القيادي سنسير نحو كارثة.

فواز طرابلسي: لست مختلفاً معك في هذا، لكنني أطرح تساؤلاتي من أجل إحداث توازن في النظر إلى الأمور.

أحمد خليفة: أنا شخصياً ضد استقالة عرفات الآن، أو إقالته، لكنني مع الإصلاح بقوة.

فواز طرابلسي: كويتي فلسطيني، هل تقول: أريد إصلاحاً الآن، أم تقول: لا إصلاح في ظل الاحتلال؟ هذا الأمر يحتاج إلى بحث أعمق مما يجري حالياً. الياس يقول: أقيلوا عرفات. وأنا أتساءل: ما علاقة الديمقراطية بالوطني.

أحمد خليفة: الإصلاح ممكن في أثناء الاحتلال، ولو جزئياً. قد لا يكون هناك إمكان لإجراء انتخابات الآن، لكن ما ضرورة بقاء مجلس وزراء مؤلف من 30 وزيراً أداروا الأمور بقلّة كفاءة، وعدد منهم سرق، وفي أثناء الانتفاضة أظهروا عجزاً كاملاً – فواز طرابلسي: عجزاً كاملاً عن ماذا؟

أحمد خليفة: مع استثناءات قليلة، لم يكن لمجلس الوزراء وجود في أثناء الاشتباك مع الجيش الإسرائيلي في الهجوم الأخير، بل حتى لم يكن له وجود خلال الانتفاضة منذ بدئها.

محمود سويد: لم يكن هناك فعلاً نضج في الحركة الوطنية الفلسطينية. لكن في الإمكان الآن أن تتفق كل القوى الحية والقادرة، الموجود جزء منها في السلطة وجزء في المعارضة، على مشروع جدي جداً للإصلاح يشعر الجميع والعالم بأنه فعلاً جدي. إنما لا يمكن تطبيقه ودبابات شارون في الضفة. كيف تطبقه وأنت بحاجة إلى تصريح للانتقال من مدينة إلى أخرى؟

الياس شوفاني: تينيت يريد أن يصنع لنا قيادة، ويجب أن نقطع الطريق عليه، لأنها ستصنع بموافقة عرفات. وأنا أقول إن عرفات يجب أن يستقيل كي لا تقوم قيادة خائنة حاصلة على شرعية من منظمة التحرير الفلسطينية.

أحمد خليفة: أنت تفترض أن عرفات سيوافق على المطالب الأميركية. هذا حكم على النيات.

الياس شوفاني: لا، هذا حكم على حقائق، لأن محمد رشيد عندما ذهب إلى واشنطن والتقى تينيت وأفرايم ليفي لم يذهب من دون تفويض من عرفات. أحمد خليفة: أعتقد أن من المناسب إنهاء النقاش الآن، وشكراً لكم. ■

الاجتياح الإسرائيلي

الاجتياح الإسرائيلي للكيان الفلسطيني

يشتمل القسم التالي من المجلة، المخصص للانتفاضة والاجتياح العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية، على مقالات وشهادات ومقتطفات من تقارير وكتابات فلسطينية وإسرائيلية ودولية تلقي الضوء على جوانب من الرؤيتين الفلسطينية والإسرائيلية لما يجري، وعلى جرائم الحرب التي ارتكبتها الجيش الإسرائيلي في أثناء الاجتياح.

في الجزء الأول من هذا القسم تناقش إصلاح جاد وجمال زقوت وهاني المصري سير الانتفاضة، ومقدمات الاجتياح، والوضع الفلسطيني الراهن، والطلوب المطلوبة للخروج من هذا الوضع الصعب. ويكتب نبيل الخطيب عن الحرب الدائرة ومخيم جنين والتساؤلات عن اختلاف المقاومة في جنين ونابلس عن المقاومة في غيرها من المناطق. كما يساهم سميح شبيب في هذا الجزء بتقرير واف عن النقاشات الحيوية الجارية في الضفة بشأن الانتفاضة وأداء السلطة خلالها والإصلاح المطلوب والتوقعات. وتحلل افتتاحية "ملف القدس" (العدد 15) الاستخدامات الإسرائيلية للسامية في أوروبا للربط بينها وبين النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال.

ويقدم سمير صرّاص في الجزء الثاني عرضاً للتحليلات والتقويمات الإسرائيلية للاجتياح ونتائجه، وسياسة شارون، مأخوذاً من الصحافة العبرية، مع استنتاجاته الشخصية. ويليه مقال لرئيس الأركان الإسرائيلي القادم، موشيه يعلون، عن "الحرب المحدودة"، يحدد فيه - بين أمور أخرى - الهدف الأساسي للاجتياح، الذي يلخصه بتغيير وعي الشعب الفلسطيني وتحطيم إرادته في المقاومة.

ويتضمن الجزء الثالث موجز تقرير لمنظمة "مراقبة حقوق الإنسان" عن جرائم الحرب المرتكبة في مخيم جنين، وشهادة صريحة ومذهلة لجندي إسرائيلي شارك بجرافة ثقيلة تولى قيادتها في تدمير مخيم جنين، وفقرة من مقال عن الدمار في المخيم كتبته الصحافية عميره هاس مباشرة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي منه،

وهي عبارة عن شهادة أحد سكان المخيم عن هدم بيته ومقتل ابنه المقعد من جراء انهيار البيت عليه.

وفي الجزء الرابع نقدم مقتطفات من تقارير وشهادات عن جرائم أخرى، تشمل القتل على الحواجز ومنع الحوامل من المرور إلى المستشفيات، وتنكيل قائد كتيبة بصبي للحصول منه على معلومات لا يملكها، ومعاملة الأسرى في المعتقلات، والتدمير المتعمد لمؤسسات السلطة الفلسطينية ومحتويات مكاتبها. وفي الحقيقة، ما نقدمه هو غيض من فيض من التقارير لا يتسع المجال لنشرها، وأقوال موجزة، لكن يمكن اعتبارها نماذج توضح بمجموعها وتداخلها شمولية الانتهاكات الإسرائيلية للقوانين الدولية والأعراف الإنسانية المتصلة بالحرب. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>